الفصل الرابع

المسائل المتعلقة بالمعربات والمبنيات، ويشتمل على:

١- الإعراب في الأسماء والأفعال.

٢- حكم الممنوع من الصرف إذا دخلته الألف واللام أو الإضافة.

٣- علامة الإعراب في المثنى والمجموع جمع مذكر سالماً.

٤- جمع المقصور جمع مذكر سالماً.

٥- إعراب الأمثلة الخمسة.

٦- المضارع المتصل بنون النسوة بين الإعراب والبناء.

٧- حقيقة الألف والواو في نحو : (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا).

٨- كان الزائدة، معنى زيادتها - حكم فاعلها.

٩- حكم المستثنى إذا توسط بين المستثنى منه و صفته.

١٠- فعل الأمر بين الإعراب والبناء.

١١- منع الاسم المصروف من الصرف.

١ – الإعراب في الأسماء والأفعال.

اختلف العلماء في الإعراب ، هل هو أصل في الأسماء والأفعال ، أو أصل في أحدهما فرع في الآخر ،قال بالأول الكوفيون ، وذهب البصريون إلي أنه أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، ونقل عن البعض أنه أصل في الفعل فرع في الاسم ، فواضح أن البصريين والكوفيين اتفقوا علي أنه أصل في الأسماء ولكنهم اختلفوا في الفعل ، فقال الكوفيون : بأصالته ، وقال البصريون بأنه فرع فيه .

يقول ابن إياز – رحمه الله – فيذلك :" .. بدأ بإعراب الاسم وقدمه علي إعراب الفعل ؛ لأنه في الاسم أصل وفي الفعل المضارع فرع ، وذلك لأن الاسم يكون علي صيغة واحدة مع اعتقاب المعاني الكثيرة عليه من الفاعلية ، والمفعولية ، والملكية ، فاحتيج إلى فارق يفرق بينهما ، فلو جعل لكل معنى لفظ خاص لكثرت الألفاظ ، فوضعوا مكان اللفظ الخاص الذي يستحقه ذلك المعنى اختلاف الآخر وتغيره على الصفة المخصوصة التي هي الإعراب ، يدلك على ما قلنا أنك إذا قلت : ما أَحْسَنْ زيدْ ، بسكون(أحسنْ)، وسكون(زيدْ)احتمل ثلاثة أوجه : التعجب ، والنفي ، والاستفهام ، فلابد من فارق بين هذه حتى يرتفع اللبس ، ويفهم مراد المتكلم ، فظهر مسيس الحاجة إلى الإعرابِ في الاسم ، وأما الفعل فلا يختلف عليه ... وأما الكوفيون فذهبوا إلي أن الإعراب أصل في الفعل كما أنه في الاسم كذلك .... والصحيح ما ذهب إليه البصريون" [١].

– **من خلال هذا النص** يتبين أن ابن إياز – رحمه الله – قد اختار مذهب البصريين –وصححه – في أن الإعراب أصل في الأسماء ، وفرع في الأفعال [٢].

**** الدراسة والمناقشة :**

اختلف العلماء في الإعراب ، هل هو أصل في الأسماء والأفعال ، أو أصل في أحدهما فرع في الآخر ، على النحو التالي :

أولاً : مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلي الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال [٣]، لأنها مفتقرة إليه فهو الأصل فيها ، ثم عرض لبعضها علة منعتها من الإعراب فأعربت ، فكل اسم رأيته

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٦٠/١ ، ٦١ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٨٣٤/٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٨تحقيق د/ مازن المبارك ، دار النفائس ط الثالثة ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م ، وارتشاف لأبي حيان ٨٣٤/٢ ، والمساعد لابن عقيل ٢٠/١.

(٣) الإيضاح للزجاجي ص ٧٧ ، وشرح الجمل الكبيرلابن عصفور ٣٣٠/٢.

معرباً فهو علي أصله وإذا رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله لعلة لحقته ، وكل فعل رأيته مبنياً فهو علي أصله ، فإذا أعرب فقد خرج عن أصله لعلة [١].

حجتهم :

احتج البصريون بأنَّ الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض[٢] ، وذلك نحو: ضرب زيداً عمراً فلولا الإعراب لالتبس الفاعل بالمفعول ، وكذلك لو قلت : ما أحسن زيد لولا الإعراب لم تدر هل تعجبت أو نفيت ، أو استفهمت والفعل ليس كذلك [٣].

فالإعراب إنما يدخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة ، ويدل به علي الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء ، وهذه المعاني موجودة فيها دون الأفعال والحروف ، فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال والحروف [٤].

ويدل علي أن الأفعال غير مستحقة الإعراب ، أنها عوامل في الأسماء بالإجماع ، فلو وجب أن تكون معربة لوجب أن تكون لها عوامل تعربها ؛ لأنَّه لابد للمُعْرَب من مُعْرِب، ثم لم تكن بأحق بالإعراب ، من عواملها ، فوجب أن تعرب عواملها ثم يجب ذلك في عوامل عواملها إلي ما لا نهاية له ، وهذا بَيِّنٌ فساده ، فلما بُيِّنَ فساده وجب أن تكون غير معربة كسائر الحروف العوامل . [٥]

واحتج ابن عصفور لهم ، بأن أكثر الأسماء معرب والقليل منها مبني ، وأكثر الأفعال مبني وواحد منها معرب وهو المضارع بشرطه ، والكثرة دليل الأصالة ، والقلة دليل الفرعية [٦].

وكذلك احتج بأن الأسماء كلها معربة إلا ما أشبه منها مبنياً ، والأفعال كلها مبنية إلا ما أشبه معرباً ، فارتباط الإعراب في الفعل بسبب شبهه بالمعرب دليل علي أنه إنما دخله من جهة الشبه لا من جهة أنه فعل ؛ إذْ لو كان فيه من جهة أنه فعل لوجب أن يدخل

---

(١) الإيضاح للزجاجي ص ٧٧ .

(٢) أسرار العربية للأنباري ٤٦.

(٣) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٣٠/٢.

(٤) الإيضاح للزجاجي ٧٧.

(٥) الإيضاح للزجاجي ٧٧.

(٦) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٣١/٢.

جميع الأفعال ، وارتباط البناء في الاسم بوجوده مشبهاً لمبني دليل علي أن البناء فيه إنما دخله للشبه بالمبني ولذلك لم يشبه مبنياً بقي علي أصله من الإعراب [١].

وقد ذهب بعض النحاة إلي أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ؛ لأنَّه وجد فيه بغير سبب فهو بذاته ، بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع [٢].

ثانياً: مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلي أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال .

واحتجوا بأن إعراب الفعل يفرق بين المعاني ، فاللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع[٣]، وذلك كقولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن إذا حذفت الإعراب لم تدر هل نهيت عنهما علي كل حال ،أو عن الجمع بينهما ، أو عن أحدهما وأبحت الآخر ، وكذلك قولك : لتضرب زيداً وأسقطت الإعراب لم تدر هل اللام لام كي – فتنصب – أم لام الأمر فتجزم ؟

وكذلك قولك : لتضرب زيداً وأسقطت الإعراب لم تدر هل (لا) للنهي أو للنفي[٤] فلولا الإعراب لالتبست المعاني .

كذلك فإن الأفعال يدخلها من المعاني المختلفة ما يجعل الإعراب أصلاً فيها ، وذلك لأنها تقع علي الأوقات الطويلة المتصلة المدة ، وذلك كقولنا :

يقوم زيد فيحتمل معني (قائم) ، وسوف يقوم علي الاستقبال فأشبهت الأفعال المستقبلة الأسماء ؛ لاختلاف معانيها التي يلزمها التصريف من أجلها ، وكذلك إذا قلت : فلان يطيع الله فيمكن أن يقع (يطيع) علي زمان متصل ، ويطول إلي انقضاء الفاعل ، وكذلك هو يحرص علي ما ينفعه .

فالفعل من هذه الجهة كالاسم الذي يلزم المسمي ولا يزايله، فكان مستحقاً للإعراب من هذه الجهة كما تستحقه الأسماء [٥].

ردُّ أدلة الكوفيين :

وقد أخذ البصريون فى ردِّ أدلة الكوفيين ، وقالوا بأنها لا حجة فيها.

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور٢/٣٣١.

(٢) التذييل والتكميل ١/١٢٢ .

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجى ٨١ ، التبيين للعكبري ١٥٤.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٠.

(٥) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨٠.

أما قولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن بإضمار (أن) فالأصل لا تأكل السمك وأن تشرب اللبن ، ثم أضمرت (أن) وبقي عملها .

والجزم فعلي إرادة (لا) فالأصل ولا تشرب اللبن ، فأغنى عن إعادة (لا) حرف العطف الذي ينوب مناب العامل فالواوتشرك ما بعدها مع ما قبلها فى الإعراب ؛ والرفع إنما هو على القطع .

فهذه ثلاثة ألفاظ في الأصل ، وهى مختلفة لاختلاف المعاني كل معنى له لفظ ينفرد به دون الآخر ؛ ولو أظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة على المعاني ولم يحتج إلى الإعراب ، فالإعراب إنما دل على المعاني لما حذفت العوامل وجعلت دليلا عليها[1].

واستدلالهم بقولهم : لتضرب زيداً ، فلا حجة فيه ــ أيضا ــ ؛ لأنَّ لام كى لابد أن يتقدمها كلام نحو : جئت لتضرب ، وأما لام الأمر فتكون صدرا وقولهم : لا تضرب زيدا فلا لبس فيه لأنه للفرق بين لا الناهية ولا النافية إذا خيف اللبس بينهما أن تأتى بغير(لا) من حروف النفي ، فالنفي له حروف أخر غير (لا) نحو : لن وما ولم، وإنما يلزم اللبس إذا لم يكن للنفى أداة إلا (لا) [2].

وأما حجتهم : بأن الأفعال يدخلها من المعاني المختلفة ما يجعل الإعراب فيها أصل فأشبهت الأسماء .

رده البصريون بأنهم إنما أنكروا كون الإعراب أصلاً في الأفعال كالأسماء ، وهذه الحجة معناها أن الأفعال إنما أعربت لشبهها بالأسماء ، وهذا هو قولنا نفسه في علة إعراب الأفعال المستقبلة فإنها لما ضارعت الأسماء استحقت الإعراب ، لا لأنها فىالأصل مستحقة الإعراب قبل المضارعة [3].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في حكم الإعراب في الأسماء والأفعال فالبصريون ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، وعلى ذلك المذهب الشيخ ابن إياز – رحمه الله – .

وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال والأسماء .

---

(١) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢٥٧/١.

(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٣١/٢.

(٣) الإيضاح للزجاجي ص ٨٠.

وذهب بعض النحاة إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم فهو أصل فيه ، وفرع في الاسم .

- وأرى أنّه لا حاجة إلى كل هذه الخلافات ، خاصة وأنها لا أثر لها في الإعراب ، ولا فائدة في المعنى ، ولا يترتب عليها أي أثر إعرابي .
- وهو خلاف كما يقول أثير الدين أبو حيان : ليس فيه كبير منفعة [1]، لذلك فان ترجيح مذهب علي الآخر لا فائدة فيه .

وإن كان لابد من ترجيح مذهب بعينه فإني أرجح ما ذهب إليه ابن إياز متابعاً البصريين ، وذلك لغلبة الإعراب في الأسماء وشيوعه فيها ، وشيوع البناء في الأفعال وغلبته عليها.

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/٨٣٤.

obeikandl.com

٢- حكم الممنوع من الصرف إذا دخلته الألف واللام ، أو الإضافة .

الممنوع من الصرف هو الاسم المعرب الذي لا يوجد فيه كسر ولا تنوين ، وحكمه : أنه يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة في حالة الجر نحو : جاء أحمد ، ورأيت أحمد ، ومررت بأحمد ، ما لم يضف أو يقترن بـ(ال) ، فإن أضيف أو اقترن بأل ، فإنه يجر بالكسرة اتفاقاً ، وقد اختلف النحاة في الممنوع من الصرف بعد اقترانه (بأل)أو إضافته هل يصرف أم يبقى علي منع صرفه .

يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – فى ذلك:

" اختلف أهل العربية فيما لا ينصرف إذا دخله الألف واللام والإضافة ، فبعضهم يذهب إلي أنه باق علي حاله ، وهذا اختيار المصنف ألا تراه قال : الجر في موضع الجر[١] ، ولم يقل الصرف ..... وذهب الزجاج[٢] ، وابن الوراق [٣] إلي أنه منصرف واحتجا بأن اللام والإضافة يقومان مقام التنوين ويعاقبانه فكأنه منون بخلاف غيرهما ...وقال بعض المتأخرين : إن كانا يزيلان أحد السببين المانعين من الصرف فهو منصرف ، وإن كانا لا يزيلان واحداً منهما فليس بمنصرف ، وهذا عند التأمل لا بأس به " [٤] أ.هـ

من خلال هذا النص يتضح رأى ابن إياز – رحمه الله – حيث يختار رأى أهل التحقيق القائل بأنَّ الممنوع من الصرف إذا أضيف أو اقترن بأل فإنَّه يصرف إن زالت منه علة نحو : مررت بأحمدكم وبالأحمد، أي: مما كانت إحدى علتيه العلمية فإنَّه ينصرف ؛ لأنَّ العلم لا يضاف ولا تدخل عليه (أل).

** **الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في الممنوع من الصرف بعد اقترانه بأل أو إضافته ، هل يبقى ممنوعاً من الصرف أم يصرف ، وذلك علي أراء :

الرأي الأول : أن الممنوع من الصرف إذا اقترن بأل أو أضيف فإنه يجر بالكسرة وأنه باق علي منع صرفه ، وبهذا الرأى صرح ابن مالك حيث قال : " الذي لا ينصرف من

---

(١) الفصول الخمسون ص ١٥٦ .

(٢) نسب إليه فى:الإيضاح فى شرح المفصل١/١٢٥.

(٣)لم أجد ما ينص على ذلك فى علل النحو لابن الوراق فى باب الممنوع من الصرف ، علل النحو لابن الوراقص٤٥٦-٤٥٨ .

(٤) المحصول في شرح الفصول ١/١١٠ ، ١١١.

الأسماء ما امتنع تنوينه لسببين كأحمد وإبراهيم وعمران وطلحة ومعديكرب وأحمد وسكران وثلاث ، أو لسبب بمنزلة سببين كصحراء ومساجد ، فهذا النوع إذا جر نابت الفتحة فيه عن الكسرة ؛ لأنه لو جر بالكسرة مع عدم التنوين ؛ لتوهم أنه مضاف إلي ياء المتكلم ، وقد حذفت لدلالة الكسرة عليها ،أو مبنى ؛ لأن الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع تنوين أو ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام ، ولذلك إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام جر بالكسرة لزوال التوهم " [١].

وقال أيضا : " فإن أضيف أو دخلت عليه الألف و اللام التحق بالمنصرف في الجر بالكسرة ... فقوله : جر بالكسرة ، والتحق بالمنصرف في الجر بالكسرة فيما سبق ، دليل علي أنه باق علي منع صرفه ؛ لأنه لو كان منصرفاً على رأيه لقال انصرف ولم يقل : جر بالكسرة [٢].

وما ذهب إليه ابن مالك هو ظاهر كلام سيبويه حيث قال : وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام ، أو أضيف انجر؛لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل علي المنصرف ، وأدخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأَمِنُوا التنوين ، فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ؛ لأنَّه إنَّما فعل ذلك به لأنَّه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم [٣].

وقد اتفقت وجهة نظر ابن مالك في تفسير كلام سيبويه مع الشيخ عبد القاهر حيث قال : " ولما كان الجر منع لأجل منع التنوين ، أعيد حيث أمن إلحاق التنوين ، فقيل : مررت بأحمدكم ، مررت بالأحمر والحمراء ؛ إذْ كان الإضافة والألف واللام يُحَصِّنَانِ الاسم من دخول التنوين لمعاقبتهما له وقيامهما مقامه ..، وكلام صاحب الكتاب يدل علي هذا النحو بعينه ؛ لأنَّه قال إن هذا الباب مضارع به الفعل فلا يجري مجراه ، فأشار إلى أن القصد أن يمنع الجر في حال دون حال فاعرفه ، فإنَّه قد ترى كثيراً منهم يقولون : إن اللام أخرجه من شبه الفعل ، فيحيلون إلي نفوسهم شيئاً لا يتحصل علي أن الذي يغلب علي الكتاب ، وكلام محققي أصحابنا هو الطريقة الأولى ؛ لأنَّهم يقولون أبداً : أعادوا الجر حيث أمنوا لحاق التنوين[٤] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤١/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧٩/١.

(٣) الكتاب ٢٢/١-٢٣.

(٤) المقتصد في٢/ شرح الإيضاح ٩٦٦/٢ ، ٩٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١.

ومن الذين يرون أن الممنوع من الصرف باق علي منع صرف بعد اقترانه بأل أو إضافته ابن عصفور [1]، وأبو حيان [2]، ولعل هذا الخلاف بين هؤلاء العلماء وغيرهم مبني علي خلافهم في تعريف الصرف "

فابن مالك يرى أن الممنوع من الصرف باق علي منع صرفه بعد اقترانه بأل أو جره بالإضافة ؛ لأنه يرى أن المقصود بالصرف هو: التنوين فقط ؛ لأنَّه مأخوذ من الصريف، وهو الصوت الضعيف ، والتنوين مفقود مع (أل) والإضافة ، فهو باق علي منع صرفه .

قال ابن عصفور:

" وكل غير منصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر، ومنهم من قال : انصرف ، وسبب اختلافهم في هذا اختلافهم في تسمية المنصرف ، فالذي يقول : إنما سمي منصرفاً ؛ لأن في آخره صريفاً يجعل هذا منصرفا ...." [3]

وقال الصبان : " هو مبني علي أن الصرف هو التنوين فقط ، وهو مفقود مع (أل) والإضافة ، وإنما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه[4] .

والألف واللام عند هؤلاء العلماء لم تخرج الاسم عن شبه الفعل ، فما زالت علة منعه من الصرف باقية ، ويعضد هذا الكلام الشيخ عبد القاهر : بقوله : ونحن نرى اللام تدخل ولا توجب تعري الاسم مما يمنع صرفه ألا ترى أن (حمراء) لا ينصرف ؛ لأن فيه ألف التأنيث ، وأنت تقول : الحمراءُ والحمراءَ وبالحمراءِ ، فتجر مع وجود ما كان يمنع الجر قبل دخول اللام ، وإذا كان الأمر ما اتضح لك ،عرفت أنَّ عود الجر مع الألف واللام ليس يجوز أن يعلل بأن الاسم خرج عن شبه الفعل فهذا هذا ....فأما أن يقال : إن اللام أخرجه من شبه الفعل فوجب صرفه لذلك ، فلا يصح بما شرحته من الأدلة [5].

---

(١) شرح الجمل ٢/٢٢١.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٨٥٢.

(٣) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/٢٢١ .

(٤) حاشية الصبان ١/١٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥٨.

(٥) المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/٩٧٠ – ٩٧١.

الرأي الثاني :

ذهب المبرد والسيرافي إلي أن الممنوع من الصرف إذا اقترن بأل ، أو أضيف فإنه منصرف لخروجه عن شبه الفعل .

قال المبرد :

"وكل ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفا ولاماً ، أو أضيف انخفض في موضع الخفض ؛ لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخفض ؛ لشبهها بالأفعال ؛ فلما أضيفت وأدخل عليها الألف واللام باينت الأفعال ، وذهب شبهها بها ؛ إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل ، فرجعت إلي الاسمية الخالصة ، وذلك قولك : مررت بالأحمر يافتي ، ومررت بأسودكم[١] .

وقال السيرافي :

"إنَّ الإضافة والألف واللام متى دخلت واحدة منهما على الاسم غير المنصرف أخرجته عن شبه الفعل ، ثم تدخل عليه بعد ذلك العوامل ، وقد خرج عن شبه الفعل فيه فيعمل فيه ما يعمل في الأسماء المنصرفة ؛ لأنها صادفت شيئا لا شبه للفعل به " [٢].

ووافقهما في هذا المذهب ابن السراج [٣]، والزجاج [٤]، والزجاجي[٥].

-ولعل هؤلاء العلماء بنوا قولهم إن الاسم ممنوع من الصرف عند اقترانه بأل ، أو إضافته يرجع منصرفاً كما كان ، على رأيهم في تعريف الصرف ، وفي تعريف الممنوع من الصرف وفي سبب صرفه عند اقترانه بأل أو إضافته .

- فهم يرون أن الصرف هو الجر والتنوين معاً ، وأن الممنوع من الصرف هو منع الاسم من الجر والتنوين دفعة واحدة ، وليس أحدهما تابعاً للآخر ، وأن الاسم إنما منع من الصرف لشبهه بالفعل فلا يجر ولا ينون ؛ لأن الجر والتنوين من خواص الأسماء ، لكن إذا اقترن هذا الممنوع من الصرف بأل أو أضيف فإنه يصرف ؛ لأنه بعد عن شبه الفعل ، وخلصت فيه الاسمية فلذلك انصرف [٦].

---

(١) المقتضب ٣١٣/٣ ، ورأيه في شرح الأشموني ١٤٣/١ ، وحاشية الشيخ الخضري ٤٨/١.

(٢) " شرح الكتاب ٥٢/٢ ، ورأيه في همع الهوامع ٨٦/١ ، وشرح الأشموني ١٤٣/١.

(٣) الأصول ٧٩/٢ ، والأشموني ١٤٣/١ ، وهمع الهوامع ٨٦/١.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١٢٥/١ ، وهمع الهوامع ٨٦/١ .

(٥) الجمل فى النحو ص ٢٢٠ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٢٥/١ .

قال المبرد : " فلما أضيف أو دخل عليها الألف واللام باينت الأفعال ، وذهب شبهها بها ؛ إذْ دخل فيها مالا يكون في الفعل فرجعت إلي الاسمية الخالصة ، وذلك قولك مررت بالأحمر يافتي "[١] .

وقد اعترض ابن عصفور علي هذا المذهب فقال :

" لو كان المنصرف إنما سمي منصرفاً لانصرافه عن شبه الفعل ، للزم ألا يوجد اسم منصرف إلا وقد كان قبل ذلك قد أشبه الفعل ، وذلك باطل ألا ترى أن (زيدا) ، منصرف ولم يشبه الفعل في موضع ، واختلف في السبب الذي أوجب انجرار الاسم إذا دخل عليه الألف واللام ، أو أضفته فمنهم من قال : إن الألف واللام والإضافة من خواص الأسماء فإذا دخلت علي الاسم يضعف شبهه بالفعل ..... وهذا المذهب مع هذا باطل ؛ لأنه ينبغي إذا صغر الاسم الذي لا ينصرف أو نعت ثم دخل عليه حرف الجر أن يجر وهم لا يجرونه ، فدل علي بطلان مذهب هذا القائل " [٢].

الرأي الثالث :

يرى أهل التحقيق أن الممنوع من الصرف إذا أضيف أو اقترن بأل فإنه يصرف إن زالت منه علة نحو : مررت بأحمدكم وبالأحمد، أى: مما كانت احدي علتيه العلمية ؛ فإنَّه ينصرف لأن العلم لا يضاف ولا تدخل عليه (أل) المُعَرِّفَة ، فلهذا فهو منصرف لزوال علة العلمية منه ، ويمنع من الصرف ، إن بقيت العلتان ، نحو : مررت بأحسنكم فالعلتان موجودتان وهما :

الوصفية ووزن الفعل ، فهو باق علي منع الصرف .

وهذا الرأي اختاره ابن الناظم في نكته علي مقدمة ابن الحاجب [٣]، وعليه ابن الخباز[٤]، والسيد ركن الدين[٥]، المرادي [٦]، والشيخ خالد الأزهري[٧] .

---

(١) المقتضب ٣/٣١٣.

(٢) شرح الجمل الكبير ٢/٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٣) حاشية الخضري ١/٤٨.

(٤) توجيه اللمع ٤٠٤-٤٠٥.

(٥) الوافية فى شرح الكافية ١/٦٢.

(٦) توضيح المقاصد ١/١٠٩.

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ١/٢٧٩.

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في : حكم الممنوع من الصرف عند إضافته، أو اقترانه بـ(أل) على آراء:

الأول : وهو رأي ابن عصفور وابن مالك وأبي حيان : أن الاسم الممنوع من الصرف إذا اقترن بأل ، أو أضيف وجر بالكسرة فإنَّهُ لا ينصرف ، بل يبقى على منع الصرف بناء على أن المراد بالصرف هو التنوين فقط ، وهو مفقود هنا .

الثاني : هو رأي المبرد والسيرافي ومن وافقهما : أن الممنوع من الصرف إذا اقترن بأل أو أضيف وجر بالكسرة فإنَّه يكون منصرفاً بناء على أنَّ المراد بالصرف هو الجر والتنوين معاً ، وأن الاسم قد منع من الصرف لشبهه بالفعل ، وقد زال هذا الشبه عند اقترانه بأل والإضافة ، فيرجع إلي ما كان عليه فيكون منصرفاً .

الثالث : وهو اختيار الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – ، وابن الناظم في نكته علي مقدمة ابن الحاجب ، والمرادي ، والشيخ خالد الأزهري أن الاسم الممنوع من الصرف إذا اقترن بأل ، أو أضيف وجر بالكسرة ، فإنه يكون منصرفاً إن زالت إحدى علتيه نحو : " مررت بأحمدكم وبالأحمد" ، ويبقى على منعه من الصرف إن بقيت العلتان نحو : مررت بأحسنكم " .

– وأرى أنَّ الرأي الثالث، وهو التفصيل الذي اختاره ابن إياز – رحمه الله – ، وهؤلاء العلماء ، هو الرأي الراجح ، وذلك لأنه وقف موقفاً وسطاً بين المذهبين الأول والثاني .

٣- علامة الإعراب في المثنى والمجموع

جمع مذكر سالماً.

اختلف النحاة في علامة الإعراب في المثنى والمجموع جمع مذكر وقد ذكر الشيخ جمال الدين بن إياز هذه المسألة بقوله :

: " .....قوله : المثني ما ألحقته ألفاً رفعا " لا يتبين منه مذهب له في هذه الحروف ؛ إذا هو محتمل ، لكن القول المختار فيها هوقول سيبوبه ... وذلك أنها حروف إعراب[١] ويدل عليه وجوه :

الأول : أن المثني معرب، والأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب .....

الثاني: أن الحرفين في المثني دالان على معاني زائدة على الواحد ، فجريا مجرى (تاء التأنيث) ، و(يا) النسب ، وهما – أعنى التاء والياء – حرفا إعراب ، والنون لا تصلح لذلك ؛لسقوطها في الإضافة ، فليكن ذلك حرف التثنية .

الثالث: أن حق الترخيم أن يسقط حرف الإعراب كالتاء من (حارث) ، إذا قلت : ياحار ، ولو سميت رجلاً بـ (زيدان) ورخمته لقلت : يا زيد، وليست النون حرف إعراب فيبقي أن يكون الألف ..... " أهـ[٢].

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – يختار رأي سيبوبه والبصريين في أن الألف والواو في التثنية والجمع حروف إعراب ، والحركات مقدرة فيها كما سيأتي أثناء عرض هذه المسألة .

*** * الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في هذه المسألة على النحو التالى:

المذهب الأول :

يرى أصحاب هذا المذهب أن الألف ، والواو والياء في التثنة والجمع من حروف الإعراب بمنزلة الدال من (زيد) ، والراء من (جعفر) ، فيقدر فيها الإعراب كما يقدر في نحو (فتى ، وعصى) [٣].

---

(١) الكتاب ١/١٧، ١٨.

(٢) المحصول في شرح الفصول ١/١٣٠.

(٣) ائتلاف النصرة للزبيدى ص٢٩.

وهذا مذهب سيبويه[١]، وعليه الجمهور[٢].

يقول شيخ النحاة:

" واعلم أنك إذا ثنيت الواحد ، لحقته زيادتان : الأولى منها حرف المد و اللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ، ولا منون ، يكون في الرفع ألفاً ، ولم يكن واواً؛ ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ؛ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية،ويكون فى النصب كذلك .... ، وتكون الزيادة الثانية نوناً ، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين .... وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، والثانية : نون ، وحال الأولى في: السكون ، وترك التنوين ، وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية[٣].

حجة أصحاب هذا المذهب :

احتجوا بأن هذه الحروف إنما زيدت لمعنى ، وهو الدلالة على التثنية والجمع ، ومعنى الكلمة إنما يكمل بها ، فصارت بمنزلة التاء في (قائمة) ، والألف في (صلى) في دلالتهما على معنى التأنيث ، وصيرورتهما من أصل الكلمة[٤].

- وكذلك ما احتج به الشيخ ابن إياز – رحمه الله – من أن المثنى والمجموع معربان ، فكان لهما حرف إعراب كسائر الأسماء ، وأنهما يسقطان في الترخيم ولا يسقط في الترخيم إلا ما كان حرف إعراب[٥].
- وكذلك احتجوا بأن حرف الإعراب هو الحرف الأخير الذى إذا أسقط يختل به المعنى ، وحروف المد هنا كذلك ، إنها إذا أسقطت اختل معنى التثنية والجمع ، فتصير كالدال من زيد[٦].
- وكذلك احتجوا بأن هذه الأسماء لها حرف إعراب قبل التثنية فكان لها حرف إعراب بعدها ، كالاسم المؤنث ، وذلك أن المعنى الحادث لا يسلب الاسم

---

(١) الكتاب ١/١٧، ١٨.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣) ١/٣٨.

(٣) الكتاب ١/١٧، ١٨.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣)، ١/٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٠، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٢٠٥، وائتلاف النصرة للزبيدى ص٢٩.

(٥) المحصول في شرح الفصول ١/١٣٠، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٠٥.

(٦) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٠٥.

معنىوإنما يزيده معنى ، فلو حذف حرف الإعراب لكان ذلك نقضا لحكم الاسم[١].

- وقد اعتراض ، ابن عصفور[٢]، وابن مالك[٣] على هذا المذهب بلزوم ظهور الفتحة في منصوب جمع المذكر السالم ؛ لأن الفتحة لا تستثقل في الياء المفتوحة المكسور ما قبلها فكان يقال في : رأيت المُسْلِمِينَ ؛ رأيت المُسْلِمَينِ ، ولما لم تظهر الفتحة علم أن الإعراب ليست مقدراً فيها.
- ورده ابن أبى الربيع بأن الإعراب لو كان مقدراً ، لوجب ألا يتغير الحرف ، كما لا تتغير الألف من الاسم المقصور؛ لتقدير الإعراب فيه ،ولكن لما تغير الحرف ، دل ذلك على أن الإعراب غير مقدر في هذه الحروف[٤].

وهذا المذهب منسوب للخليل[٥]، وقد اختار هذا المذهب جمع من النحاة كالأعلم[٦]، والسهيلي[٧]، وأبو حيان[٨]، وصححه الزبيدى[٩].

ثانيا : مذهب الكوفيين :

يرى الكوفيون أن المثنى والجمع معربان بالألف ، والواو ، والياء نيابة عن الحركات[١٠].

وهذا مذهب قطرب[١١]، والزيادى[١٢]، ونسب للزجاج[١٣]، واختاره ابن مالك[١٤].

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى ص٢٠٥.

(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١.

(٤) البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١٩٧/١.

(٥) نسبه إليه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٥٦٨/٢، والسيوطي في همع الهوامع ١٥٨/١.

(٦) همع الهوامع ١٥٨/١.

(٧) نتائج الفكر: ٨٢- ٨٣، وهمع الهوامع ١٥٨/١.

(٨) ارتشاف الضرب ٥٦٨/٢.

(٩) ائتلاف النصرة ص٢٩.

(١٠) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣) ٣٨/١.

(١١) التبيين ص٢٤، وارتشاف الضرب ٥٦٩/٢.

(١٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٤

(١٣) ارتشاف الضرب ٥٦٩/٢، وهمع الهوامع ١٥٨/١.

(١٤) شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١.

حجة الكوفيين .

احتج الكوفيون بقولهم : الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول : (قام الزيدان) و(رأيت الزيدَين) و(مررت بالزيْدَين) ، و(ذهب الزيدُون) ،و(رأيت الزيدِين)،و(مررت بالزيدِين) فتتغير كتغير الحركات ، نحو : (قام زيد) و(رأيت زيداً) ، و(مررت بزيد) ، وما أشبه ذلك ، فلما تغيرت كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات ، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها ؛ لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها ، فلما تغيرت تغير الحركات دل على أنها بمنزلتها[1].

رد النحاة لهذا المذهب :

وقد رد النحاة هذا المذهب وعللوا ذلك بأن الإعراب من شأنه ألا يخل بمعنى الكلمة عند سقوطه ، ولو أسقطنا(الألف والواو والياء) من المثنى ، والمجموع على حده ؛ لاختل المعنى فيهما ، فبان بذلك أنها ليست إعراباً[2].

- وكذلك أنها لو كانت إعراباً ، لقلبت في (مذروان) ياء ؛ لأنها رابعة وقعت طرفاً ، ولكنها لم تقلب ، فعلم بذلك أنها من أصل الكلمة وليست إعراباً ، ويدل على ذلك أيضاً: وجود الألف في أسماء العدد من نحو : (اثنان) ؛ لأن أسماء العدد كلها مبنية[3].
- أما ما ذكره الكوفيون دليلا لهم من أن هذه الحروف تتغير كتغير الحركات ؛ فأجاب عنه أبو البركات الأنبارى ، ورده من ثلاثة أوجه :

الأول : أن القياس كان يقتضى ألا يتغير كقراءة من قرأ:(إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ) [4] على لغة بنى الحارث بن كعب ؛ إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس ؛ لإزالة اللبس فلو أنك قلت :

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣) ٣٨/١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٤.

(٣) السابق.

(٤) من الآية رقم (٦٣) سورة طه، والقراءة في: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٤١٩ ، وقد قرأ ابن كثير (إِنْ هَـٰذَانِّ) بتشديد نون(هَـٰذَانِّ)وتخفيف نون(إِنْ)، وقرأ نافع ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي :(إِنَّ)مشددة النون(هَـٰذَانِ) بألف خفيفة النون ، وقرأ أبوعمرو وحده (إِنَّ) مشددة النون ، هذين بالياء .

(ضرب الزيدان العمران) وقع الالتباس ، وليس ذلك كالمقصور في نحو: (ضرب موسى عيسى) ؛ لأن المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد ، وأما المثنى فشرط وصفه أن يكون مثنى ، وكذلك الجمع .

الثانى : أن هذه الحروف إنما تتغير في التثنية والجمع ؛ لأن لهما خاصية لا تكون في غيرهما ، وذلك أن المثنى وجمع المذكر السالم ليس لهما نظير من الصحيح إلا بتثنية أو جمع ، فعوضاً من فقد النظير الدال على مثل إعرابهما تغيرت هذه الحروف فيهما .

الثالث: أن هذا منتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة ؛ لأنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر ؛ ولا يعد هذا التغير إعراباً[1].

وردّ ابن عصفور هذا المذهب وذكر أن (الألف والواو والياء) تدل على التثنية والجمع ، فلو كانت إعراباً لأدى ذلك إلي أن يكون لكل حرف منها معنيين في حين واحد ، وهذا فاسد ، فضلاً عن أن الإعراب يحدثه العامل ، وهذه الحروف موجودة قبل دخول العامل ؛ لأنهم قالوا : زيدان ، وزيدون كما قالوا : (اثنان وثلاثون) قبل التركيب ، فدل ذلك على أنهما ليسا معربين بالحروف في الرفع ، وإذا ثبت هذا حمل النصب والجر عليه[2].

ثالثاً:

ذهب الأخفش[3]، والمازني[4] إلى أن الألف ،والواو والياء ليست بإعراب ، ولاحرف إعراب، وإنما هى دلائل على الإعراب ، والإعراب مقدر فيما قبلها، فإذا قلت : قام الزيدان ، فعلامة الرفع ضمة مقدرة في الدال منع الألف ظهورها ، والألف دليل على الإعراب.

وكذلك الواو والياء يقدر الإعراب فيما قبلهما ، ويكونان دليلاً عليه.

– وقد اختار المبرد هذا المذهب قائلاً : والقول الذى نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبى الحسن الأخفش ، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان في الدال من (زيد) ونحوها ، ولكنها دليل على

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣) ٣٩/١.

(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥٥/١ بتصرف.

(٣) ورد رأي الأخفش في المقتضب للمبرد ١٥٢/٢، وهمع الهوامع ١٥٨/١.

(٤) ورد رأي المازني في الإنصاف مسألة(٣)٤٠/١، وهمع الهوامع ١٥٨/١.

الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ؛ ولا يكون إعراب إلا في حرف[1].

- ونقل ابن يعيش عن المبرد احتجاجه " بأنها لو كانت حروف إعراب ، لما عرفت بها رفعاً من نصب أو جر ، كما إنك إذا سمعت دال (زيد) لم تدل على رفع ولا نصب أو جر ، فلما دلت على الإعراب علم أنها ليست حروف إعراب[2].

- وقد رد ابن يعيش احتجاج المبرد بقوله : " وهذا الاعتلال ليس بلازم ؛ لأنه يجوز أن يكون الحرف من نفس الكلمة ، ويفيد الإعراب ألا تري أنا لا نختلف أن الأفعال المعتلة الآخر، نحو:(يغزو ، ويرمى ، ويخشى) جزمها بسقوط هذه الحروف منها ، وذلك كقولك : لم يقض ، ولم يغزو ، ولم يخش ، فإذا كان الإعراب قد يكون بحذف شئ من نفس الكلمة ، جاز أن يكون بإثباته[3].

- ورده ابن مالك أيضا بأن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها لم يحتج إلي تغييرها ، كما لم يحتج إلي تغيير ما بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم ، وفي ألف المقصور[4].

رابعا :

حكى عن أبى إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان[5]، ودليله في ذلك أن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التثنية والجمع ، فنزلا منزلة ما ركب من الاسمين نحو: (خمسة عشر) وما أشبهه[6].

- وهذا القول مردود لمخالفته الإجماع على أن التثنية والجمع معربان لا مبنيان[7].

---

(١) المقتضب للمبرد ١٥٢/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش١٣٩/٤، ١٤٠.

(٣) السابق.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣) ٣٨/١. والتبيين عن مذاهب النحويين ص٢٠١.

(٦) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (٣) ٣٨/١.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠/١.

خامسا :

نسب إلي الجرمى[١]، والمازني[٢] القول بأن المثنى وجمع المذكر السالم معربان بالانتقال وعدمه ، فهما مرفوعان ببقاء الألف و الواو ، ومنصوبان ومجروران بانقلابهما .

- وقد اختار ابن عصفور هذا المذهب واحتج له بقوله : والصحيح أنهما معربان بالتغير والانقلاب ، وذلك أن الأصل في التثنية قبل دخول العامل ، أن تكون بالألف ، والأصل في الجمع أن يكون بالواو ، نحو : (زيدان) و(زيدون) ، ونظير ذلك : (اثنان وثلاثون) ، وإذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئاً ، وكان ترك العلامة لهما علامة ، وإذا دخل عامل النصب أو الخفض عليهما ، قلبت الألف والواو ياء ، وكان ذلك علامة النصب والخفض ، وليس في إعراب التثنية وجمع المذكر السالم خروج عن النظير ، لأنه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع[٣].

- وهذا الرأي ضعفه كثير من النحويين ، وقالوا بأن الانقلاب معنى ، واللفظ هو المقلوب ، فيكون الإعراب في الرفع لفظاً لا معنى ، وفي الجر والنصب معنى لا لفظاً فخالف بين جهات الإعراب في اسم واحد ، وذلك معدوم النظير[٤]، كما أن القائل بهذا القول ، يلزمه أن يكون المثنى والجمع مبنيين في حالة الرفع ، لأنه لم ينقلب عن غيره ؛ إذْ أول أحوال الاسم الرفع ، وليس من مذهب هذا القائل بناء التثنية ،والجمع في حال من الأحوال[٥].

ورده أبو البركات الأنبارى : " بأنه يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له في كلامهم "[٦].

---

(١) ورد رأي الجرمي في المقتضب ١٥١/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣) ٤٠/١، وأسرار العربية ص٦٧.

(٢) ورد رأي المازني في همع الهوامع ١٥٨/١.

(٣) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥٦/١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٤.

(٥) أسرار العربية للأنباري ص٦٨.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣) ٤٠/١.

سادسا :

ذهب بعض المغاربة[1] إلى أن هذه الحروف لها جهتا اعتبار، فمن حيث كونها حروف علة فهي حروف إعراب ، ومن حيث كونها (ألفا، أو واواً ، أو ياء) فهي دليل إعراب أو الإعراب نفسه ، وهو مذهب أبو على الشلوبين[2].

- وقد رده أبو حيان قائلا : " وهذا ليس بشي ؛ لأنها من حيث هي حرف إعراب هو محكوم له بحكم الزائد ، ومن حيث هي دليل ، أو إعراب هو زائد فتناقضا"[3]

من خلال ما سبق ينضح أنَّ النحاة اختلفوا في علامة الإعراب في المثني والجمع إلي مذاهب ، فسيبوبه يرى أن الألف والواو ، والياء حروف إعراب والحركات مقدرة فيها ، والكوفيون يرون أن المثنى والجمع معربان بالألف والواو ، والياء نيابة عن الحركات وعلى هذا المذهب قطرب ،والزيادى، وابن مالك .

ويرى الأخفش والمازنى أن هذه الحروف ليست بإعراب ولا حرف إعراب ، وإنما هى دلائل على الإعراب ، والإعراب مقدر فيما قبلها ، وحكى عن الزجاج أن المثنى والجمع مبنيان ، ونسب للجرمى والمازنى أن المثنى وجمع المذكر السالم معربان بالانتقال وعدمه ، فهما مرفوعان ببقاء الألف والواو ، ومنصوبان ومجروران بانقلابهما. **وأري أنَّ** أقوى هذه المذاهب ما ذهب إليه الشيخ جمال الدين بن إياز موافقا شيخ النحاة - رحمه الله - وهو أن (الألف والواو والياء) في التثنية والجمع حروف إعراب ، والإعراب فيهما مقدر وذلك:

ـ لقوة أدلتهم وسلامته مما اعترض به غيره.

ـ أما ما رد به هذا القول من لزوم ظهور الفتح في منصوب جمع المذكر السالم فأجاب عنه أبو حيان بأنه لما حمل النصب على الجر في جعل الياء علامة لهما ، جعل الحكم فيهما واحداً ، فقدرت الفتحة في حال النصب كما تقدر الكسرة في حال الجر[4].

ويمكن القول - أيضاً- بأن رأي الكوفيين له وجاهته ؛ فهو بعيد عن التكلف ويسلم من التقديرات لولا ما اعترض عليه من اعتراضات .

فبذلك يمكننا الأخذ بأحد القولين قول سيبويه ،أو قول الكوفيين، ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه الخلاف " ليس من ورائه طائل، ولا يترتب عليه حكم ، كما قال أبو حيان[5].

---

(١) ارتشاف الضربي لابي حيان ٥٦٩/٢.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣٩٩/١.

(٣) التذييل والتكميل ٣٠١/١.

(٤) التذييل والتكميل ٣٠١/١.

(٥) ارتشاف الضرب ٥٧١/٢.

٤- جمع المقصور جمع مذكر سالما .

الجمع في اللغة: معناه الضم، وعند النحويين، ضم مفرد إلى ما هو أكثر منه بإلحاق آخر المفرد واواً أو ياءً، أو تاءً.

وجمع التذكير: ما لحقته واو مضموم ما قبلها رفعاً، أو ياءً مكسور ما قبلها نصباً وجراً ، ونون في الثلاثة تحذف للإضافة.

والاسم الذي يجمع هذا الجمع لابد أن تتوافر فيه أربعة شروط وهي: الذكورية ، والعقل، والعلمية ، والخلو من هاء التأنيث، فإن كان المجموع صفة اشترط فيه الذكورية والعقل[١].

- وإذا جمعت المقصور جمع مذكر سالماً حذفت ألفه لالتقاء الساكنين ويبقى الفتح الذي قبل الألف المحذوفة للدلالة عليها بعد حذفه، نحو قوله تعالى: (وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ)[٢]،(وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ)[٣]"

والأصل: الأعلاون: حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة لتدل عليها، ومثله المُصْطَفَون في جمع المصطفى.

إلا أنَّه هناك من النحاة من يجيز ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل النون عند جمع المقصور جمعاً مذكراً.

يقول الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – في ذلك:

- "وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء هنا فقالوا: موسُون، وموسِين وأراه فاسداً لأنه يفضي إلى اللبس ألا ترى أنَّك إذا قلت: في جمع (مصطفى) المقصور: (مصطفون) بضم الفاء لالتبس بجمع (مصطفٍ) الذي هو اسم الفاعل من (اصطفى)؛ إذْ جمعه مصطفون، ومصطفين فاعرفه"[٤].

- **من خلال ما سبق يتضح أنَّ** الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – يختار مذهب البصريين عند جمع المقصور جمع مذكر سالماً ، وذلك بفتح ما قبل الواو والنون، ولا

---

(١) الفصول الخمسون لابن معط ص١٦٢.

(٢) من الآية (١٣٩) سورة آل عمران.

(٣) من الآية (٤٧) سورة ص.

(٤) المحصول في شرح الفصول ١٥٢/١٠.

يرتضى مذهب الكوفيين القائل بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء، وذلك حيث صرح بفساده.

** **الدراسة والمناقشة:** للنحاة في جمع المقصور جمع مذكر سالم مذهبان:

أولاً: مذهب البصريين:

اتفق البصريون على أنَّ المقصور تحذف ألفه في الجمع وتبقى الفتحة دليلاً عليها[١].

يقول شيخ النحاة سيبويه في ذلك: "اعلم أنَّك تحذف الألف وتدع الفتحة التي كانت قبل الألف على حالها، وإنَّما حذفت؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، ولم يحركوا كراهية الياءين مع الكسرة والياء مع الضمة والواو حيث كانت معلة، وإن جمعت (قفاً) – اسم رجل – قلت: قَفَوْن، حذفت الألف كراهية الواوين مع الضمة وتوالى حركتين لازماً فلما كان معتلاً كرهوا أن يحركوه على ما يستثقلون إذْ كان التحريك مستثقلاً وذلك قولك: رأيت مصطَفِينْ، وهؤلاء مصطفون، ورأيت حَبَنْطِيْنَ، وهؤلاء حَبَنطَوْن ورأيتُ قَفِينْ، وهؤلاءِ قَفَوْن" [٢].

يوضح شيخ النحاة في هذا النص كيفية جمع المقصور، وأنَّ ألفه تحذف مطلقاً سواء كانت ثالثة مثل (قفاً)، أو رابعة مثل: حَبَنْطَى، أو فوق الرابعة مثل:(مصْطَفَى)، كما وضَّح سبب الحذف، وفي كلٍ تبقى الفتحةُ دالة على الألف المحذوفة.

- وعلل أبو على الفارسي لبقاء الحركة هنا وعدم بقائها في مثل قوله تعالى: (هُم العادُون[٣]) بقوله: ".... والقول في ذلك: أنَّ المحذوف لالتقاء الساكنين في حكم الثابت في اللفظ، كما كان المحَّركُ لالتقائهما في حكم السكون[٤].
- وعلى هذا المذهب النحاة من بعد سيبويه.

يقول الشيخ خالد :في جمع الأعلى، و المصطفى:" وفي التنزيل (وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ)[٥]،(وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ)[٦]".

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/١.

(٢) الكتاب ٣٩٠/٣، ٣٩١.

(٣) من الآية رقم (٧) سورة المؤمنون.

(٤) الحجة للفارسي ٨٠/٢ ، تحقيق/على النجدى ناصف و صاحباه ، مراجعة /محمدعلى النجارالهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م

(٥) من الآية (١٣٩) سورة آل عمران.

(٦) من الآية (٤٧) سورة ص..

وأصلهما: الأعليُون ، والمصطفَيُون تحركت ياءاهما المبدلتان من واو في الأصل؛ لأنَّهما من العُلُوّ والصَّفْوة، والفتح ما قبلهما، فقلبا ألفين ، ثم حذفا لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها دليلاً عليها[1].

ويقول ابن هشام: اعلم أنَّه يحذف لهذا الجمع ياء المنقوص وكسرتُها ، فتقول: القاضُونَ والداعُون ، وألف المقصور دون فتحتها، فتقول المُوسَوْن ، وفي التنزيل: (وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ)[2]،(وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ) [3][4].

- **ثانياً: مذهب الكوفيين:**

ذهب الكوفيون إلى جواز ضم ما قبل الواو في حالة الرفع فيقال: مُوسون وعِيُسون.

وكسر ما قبل الياء في حالة النصب والجر فيقال: مُوسِين، وعِيسين[5].

يقول السيوطي: وجوز الكوفيون إجراءه كالمنقوص ، فضموا ما قبل الواو، وكسروا ما قبل الياء حملاً له على السالم[6].

- **ردُّ مذهب الكوفيين:**

وصف كثير من النحاة هذا المذهب بعدم الصحة والفساد حتى أن شيخ النحاة يقول: وأعلم أنَّك لا تقول في حُبْلَى ، وعِيسى ، ومُوسَى إلا: حُبْلَوْن ، وعِيسَوْن .... وعِيسُون، ومُوسُون خطأ[7].

وابن عصفور أيضاً وصف ما ذهبوا إليه بأنَّه غير مسموح ولا جائز قياساً ، لأنك إذا ضممت ما قبل الواو ، وكسرت ما قبل الياء لم يبق ما يدل على الألف المحذوفة[8].

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٥٤/٥.

(٢) من الآية (١٣٩) سورة آل عمران.

(٣)من الآية (٤٧) سورة ص

(٤) أوضح المسالك ٣٠١/٤، ٣٠٢.

(٥) ورد مذهب الكوفيين في: شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/١، وشرح الكافية للرضي ٤٣٩/٣، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٥٧٩/٢ – ٥٨٠، والمساعد لابن عقيل ٦٣/١، التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد ٥٤/٥.

(٦) همع الهوامع للسيوطي ١٥٣/١.

(٧) الكتاب ٣٩٤/٣.

(٨) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٨٦/١.

وتبعه أبو حيان ونقل كلام ابن عصفور في التذييل ونقل معه نصا لصاحب البسيط حكى فيه مذهب الكوفيين، ثم قال: "وقال بعض النحويين – أظنه الرُّماني – ما طننت أحداً يقوله، وكنت أتعجب لقول سيبويه: والضم خطأ" حتى رأيته لبعض الكوفيين"[1].

– وقد ذكر أبو حيان[2]، والسيوطي[3] أنَّ ابن ولاد[4] حكى أنَّ هذه لغة لبعض العرب.

يقول أبو حيان: وقد حكى ابن ولاء في المقصور والممدود أنَّ من العرب من يقول: مُوسُون وعيسُون ، وهذه اللغة لم يذكرها سيبويه ، وكأنَّهم ردوها إلى الأصل ، واستثقلوا الضمة فحذفوها ، ونقلوها إلى ما قبل كالقاضُون"[5].

من خلال ما تقدم يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في جمع المقصور جمع مذكر سالماً فالبصريون يرون أنَّ الألف تحذف، وتبقى الفتحة دليلاً عليها والكوفيون ذهبوا إلى جواز ضم ما قبل الواو فيقال: (موسُون) ، (مصطَفُون) في جمع (موسى) و(مصطفى).

وأرى أنَّ ما اختاره ابن إياز من ترجيح مذهب البصريين هو الحق في المسألة وذلك:

– لأنَّه كما قال ابن عصفور عند ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء لا يوجد ما يدل على الألف المحذوفة.

– ولأنَّ ذلك كما قال الشيخ ابن إياز يؤدي إلى اللبس[6] ، عند جمع الاسم المقصور (مصطفى) جمع مذكر سالم ، وعند جمع اسم الفاعل (مصطفٍ) جمع مذكر سالم أيضاً.

– لكن ينبغي – مع رجحان مذهب البصريين – أنَّ يحترم ما قاله الكوفيون ولا يحكم عليه بالشذوذ أو الفساد ، وذلك لأن ابن ولاد حكى أنَّ ذلك لغةً لبعض العرب[7]، وابن ولاد من أئمة اللغة المتقدمين؛ لأنَّه عاش في القرن الثالث الهجري وأخذ عن كبار علماء العراق في عصره[8].

---

(١) التذييل والتكميل ٣٢/٢.

(٢)التذييل والتكميل ٣٢/٢.

(٣) السابق ٣٢/٢.

(٤) همع الهوامع ١٥٣/١.

(٥) ابن ولاد: هو محمد بن ولاد، وقيل محمد بن الوليد بن ولاد التميمي: نحوى أخذ بمصر عن أبي علي الدينوري، ثم رحل إلى العراق وأخذ عن المبرد وثعلب، وتوفي سنة ٢٩٨هـ من تصانيفه: المنمق في النحو ، والمقصور والممدود، معجم الأدباء ١٠٦/١٩،١٠٥.

(٦) التذييل والتكميل ٣٢/٢.

(٧) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٨٦/١.

(٨) التذييل والتكميل ٣٢/٢، وارتشاف الضرب ٥٨٠/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ١٥٣/١.

٥- إعراب الأمثلة الخمسة.

الأمثلة الخمسة نحو: يفعلان ، وتدعين ، وتسألون ، والمراد بها:كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجمع ، أو ياء المخاطبة ، وقد اختلف النحاة في إعراب هـذه الأمثلة الخمسة .

وقد ذكر الشيخ ابن إياز - رحمه الله - ذلك بقوله :

:" ..... هذه الأمثلة معربة وليس لها حرف إعراب ؛ إذا لا يخلو من أن يكون الحرف الذي قبل الضمائر ، أو الضمائر ، أو النون .

والأول لا يجوز لوجهين :

أحدهما : أن حرف الإعراب حقه أن يقع طرفاً وهو واقع حشوا .

الأخر : أن لو كان حرف إعراب لاعتقبت عليه حركات الإعراب حيث كان صحيحاً ، وفي لزومه طريقة واحدة ما يدل علي أنه ليس كذلك ...

والثاني : لا يجوز لأنه ضمير والضمير نفسه لا يكون حرف إعراب .

والثالث : لا يجوز لأنه لو كان كذلك لحمل حركة الإعراب فكان يقال : يضربان ، وفي امتناع ذلك ما يدل علي ما أردنا .... أ.هـ[1].

من خلال هذا النص يتضح أنّ الشيخ جمال الدين إبن إياز - رحمه الله - يرى أن الأمثلة الخمسة معربة ولا إعراب فيها ، ويتابع في ذلك الفارسي علي ما سيأتي .

** **الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحويون في إعراب هذه الأمثلة الخمسة علي مذاهب :

المذهب الأول : أنها معربة بثبوت النون رفعاً ، وبحذفها في حالتي النصب والجزم وهذا هو قول الجمهور[2] .

قال شيخ النحاة سيبويه : " فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع كما كان في الواحد ؛ إذْ منع حرف الإعراب .... فأثبتوها في الرفع

---

(١) المحصول في شرح الفصول ١/١٧٤.

(٢) كسيبويه في الكتاب ١/١٩-٢٠ ، والمبرد في المقتضب ٤/٨٢ ، والزجاجي في الجمل ٣ وما يليها ، والرماني في معاني الحروف ١٤٩ ، وابن خروف في شرح الجمل ١/٢٦٨-٢٦٩ ، وابن عصفور في المقرب ص ٧١ ، وما يليها ، وابن مالك في عمدة الحافظ ١/١٣٣ ، ١٣٦ ، ٢٢٨ ، وابن الناظم في شرحه على الألفية ص ٥٢ ، وابن أبي الربيع في الملخص ١/١١٣ ، وابن عقيل في المساعد ١/٣٠ .

،وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد ، ووافق النصب الجزم ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء .... وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع ..وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة " [1].

- فثبات النون في الرفع علامة ، وحذفها في الجزم والنصب علامة ؛ وألحق النصب بالجزم حملاً على الأسماء ؛ إذْ حمل النصب على الجر فيها[2] .

- وإنما ثبتت النون في الرفع ؛ لأنَّه أول مراتب الإعراب ، فلابد من علامة ثابتة فيه ، وحذفت من الجزم كما تحذف الحركة ؛ لأنها مثلها في الإعراب ، وحمل النصب على الجزم ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وكما أن النصب في التثنية والجمع محمول على الجر فكذلك ههنا النصب محمول على الجزم[3] .

المذهب الثاني :

أنها معربة ولا إعراب فيها ، وهو قول الفارسي[4]، وهو اختيار الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – قال الفارسي : لأنه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون ؛ لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ، ولا الضمير ؛ لأنه الفاعل ، ولأنه ليس في آخر الكلمة ، ولا ما قبله من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر ، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة ، فلم يبق إلا أن تكون معربة ، ولا حرف إعراب فيها " [5].

- وقد وجدت في كلام الفارسي ما يرجح ما نسب إليه – وإن لم يكن كاملاً – حيث قال في تعليقه علي الكتاب : " إن النون لما كانت متحركة ، وكانت تسقط في الجزم علم أنها ليست حرف إعراب ؛ إذْ لو كانت حرف إعراب وكانت متحركة لم تسقط للجزم هي نفسها، لكنها كانت تَثْبُتُ وتحذف الحركة كما تثبت حروف سائر الإعراب وتحذف حركاتها "[6].

---

(١) الكتاب ١/١٩ – ٢٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧.

(٣) أسرار العربية ص ٢٨٥ ، ورصف المباني ٣٣٩.

(٤) أمالي ابن الحاجب ٨٠٣/٢ ، ارتشاف الضرب ٤٢٠/١ ، همع الهوامع للسيوطي ١٧٢/١.

(٥) همع الهوامع للسيوطي ١٧١/١.

(٦) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ٣٩/١ تحقيق د/عوض القوزى ، الجزأ الأول و الثانى، ط الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩١م

فالنون لا تصلح أن تكون حرف إعراب ؛ لأنَّها لو كانت حرف إعراب لثبتت في الجزم وحذفت الحركة ، ولكن هذا لم يحدث ، وإنما حذفت في الجزم .

وقال أيضاً في حرف اللين الواقع قبل النون : " لا يخلو من أن يكون علامة مجرداً من الضمير أو ضميراً ، فلو كانت الياء علامة ، ولم تكن ضميراً للزم أن تثبت في فعل الاثنين كما تثبت التاء فى (قامتا) ، فلما حذفت ولم تثبت علمنا أنها ضمير ، وليست بعلامة "[1].

فحرف اللين ضمير، وليس بعلامة .

المذهب الثالث:

أنها معربة بعلامات مقدره قبل ثلاثة الأحرف ، والنون دليل على الإعراب ، وليست هي الإعراب ، وإلي هذا القول ذهب الأخفش ، وابن درستويه ، واختاره السهيلي [2]، وقد نص علي ذلك في كتابه نتائج الفكر[3] ، واستدل على ذلك بأمرين :

الأول : أنه لو جعل الإعراب ثبوت النون وحذفها ، لكان ذلك فصلاً بين حرف الإعراب، والمعرب ، وهذا أمر غير جائز ، حتى لو كان هذا الفاصل هو الضمير الواقع فاعلاً .

والآخر : أن الحكم بأن حذف النون هو علامة الإعراب في حالتي الجزم والنصب ، غير جائز ؛ لأنَّه أمر عدمي ، فلا يصح أن يكون علامة وإعراباً لشئ في أصل الكلام ومعقوله.

وقد رُدَّ ما ذهب إليه الإمام السهيلي بالآتي :

أولاً: أن ما ذكره من أن الضمير الواقع فاعلاً أصبح فاصلاً بين النون والفعل ، فقد أجاب عنه النحاة بأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ، وإذا كان ضميراً متصلاً كان اتصاله بالفعل أقوى ، و امتزاجه به أشد ، فلم يتعد به فاصلاً ، وصارت هذه الحروف مع الفعل كجزء منه ، مثلها تماماً في نحو : مسكين ، ومنصور ، عمار[4].

---

(١) التعليقه على كتاب سيبويه ١/٤٠-٤١.

(٢) نسبه إليهم أبوحيان في ارتشاف الضرب ٢/٨٤٤ ، ونسبه ابن عقيل إلى الأخفش والسهيلي في المساعد ١/٣١ ، والسيوطي في الهمع ١/١٧٢ ، ونسبه ابن مالك للأخفش في شرح التسهيل ١/٥١.

(٣) نتائج الفكر للسهيلي ص ٨٥-٨٦.

(٤) شرح السيرافي ٢/١٤-١٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨ .

ثانياً : أن ما ذهب إليه من أن زوال النون حال النصب والجزم أمر عدمي ، لا يصلح أن يكون علامة أو إعراباً ، أجاب عنه العلماء ، بأن النون ثبتت في الرفع ، لأنه أول مراتب الإعراب ، فلا بد من وجود علامة ثابتة فيه ، وكان حذفها في الجزم بمثابة السكون في الفعل الصحيح المجرد من الضمائر ؛ إذْ السكون معناه عدم الحركة ، وحمل النصب علي الجزم هنا ، كما حمل علي الجر في التثنية والجمع ؛ لأنَّ الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال [١].

– هذا وقد ضعف الإمام ابن مالك هذا المذهب بقوله : وزعم الأخفش أن هذه النون دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة الأحرف ، وهو قول ضعيف ؛لأنَّ الإعراب مجتلب للدلالة علي ما يحدث بالعامل ، والنون وافية بذلك ، فادعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود ، لعدم الحاجة إليه والدلالة عليه [٢].

وقد تبع الشيخ بهاء الدين ابن عقيل ابن مالك في تضعيف هذا المذهب ، وقال بأن فيه دعوى تقدير لا حاجه إليه ، فالنون وافية بالمقصود فيه [٣] .

المذهب الرابع :

وهو أن حرف اللين علامة الإعراب ، وقد نقل أبو حيان هذا المذهب قائلاً : " وفي البسيط زعم بعضهم أن المضارع معرب بهذه الحروف الألف والواو ، والياء ، فهذه الحروف علامة الإعراب كما هي في الزيدان والزيدون والزيدين [٤].

وضعف هذا القول بأنه لو كانت هذه الحروف هي علامة الإعراب للزم ثبوت النون في الأحوال الثلاثة [٥].

وقال الشيخ ابن إياز عن ذلك المذهب : " لا يجوز ؛ لأنَّه ضمير والضمير نفسه لا يكون حرف إعراب [٦].

---

(١) أسرار العربية : ٢٨٥ ، رصف المباني : ٣٣٩.

(٢) شرح التسهيل ٥١/١.

(٣) المساعد ٣١/١.

(٤) ارتشاف الضرب ٨٤٤/٢.

(٥) همع الهوامع ١٧٢/١.

(٦) المحصول في شرح الفصول ١٧٤/١.

من خلال ما سبق يتضح أنّ النحويون اختلفوا في إعراب الأمثلة الخمسة على مذاهب .

الأول : أنها معربه بثبوت النون رفعا ، وبجزمها في حالتي النصب والجزم ، وهو رأي الجمهور .

الثاني : أنها معربه وليس فيها حرف إعراب ، وهو قول الفارسي ، وعليه الشيخ ابن إياز – رحمه الله –.

الثالث : أنها معربه بعلامات مقدرة قبل الثلاثة الأحرف والنون دليل عليها ، ونسب هذا للأخفش ، والسهيلي ، وابن درستويه .

الرابع : أن حرف اللين هو علامة الأعراب ولم ينسبه أبو حيان لعالم بعينه بل قال: "وفي البسيط زعم بعضهم أن المضارع معرب بهذه الحروف ..... "[1].

وأري أنّ ما ذهب إليه ابن إياز متابعاً الفارسي قول ضعيف ، وذلك لأنّ الإعراب أثر للعامل لابد أن يظهر ، وكون هذه الأمثلة معربة ولا أثر للإعراب فيها فهو قول ليس له نظير ، وكذلك ما ذهب إليه الأخفش والسهيلي .

أما الرأي الجدير بالقبول فهو رأي الجمهور ؛ لأنّ الإعراب هو عبارة عن ظهور أثر العامل في تغيير أواخر الكلم في حالات الإعراب المختلفة ، وهذا ما يحدث بثبوت النون ، أو سقوطها استجابة لأثر تلك العوامل .

---

(١) ارتشاف الضرب لأبى حيان٢/٨٤٤.

٦- المضارع المتصل بنون النسوة بين الإعراب والبناء.

إذا لحقت نون النسوة آخر الفعل كانت علامة للجمع ، والضمير في نحو قولك: الهندات فمن ، ويقمن ، وعلامة للجمع مجردة من الضمير في نحو : قمن الهنداث ، فإذا تقدم الظاهر كانت النون اسماً وضميراً ، وإذا تقدم الفعل كانت حرفاً مؤذناً بأنه لجماعة مؤنثة .

وقد اختلف النحويون في حكم المضارع المتصل بهذه النون :

يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز في ذلك " .... إذا اتصل بالفعل المضارع نون جماعة النساء كقولك : الهندات يقمن ففيه قولان :

الأول : وهو قول الأكثر : أنه مبني بالحمل على (ضَرَبْنَ) ألا ترى أنه لولا إسكان الياء فيه لتوالى أربع متحركات ، ألا ترى أن الضاد ساكنة ، وإذا وضح هذا تبين أنه بالحمل على الماضي .

وإذا جاز حمل المضارع على الاسم في الإعراب مع أن الإعراب ليس بأصل فيه فحمل الفعل على الفعل في البناء الذي هو أصل أولى .

والثاني: أنه معرب لكن منع من اختلاف آخره لاختلاف العوامل ، سكون آخره لاتصال الضمير به فحركات الإعراب فيه مقدرة تقديرها في المقصور " [1] أ.هـ

- **من خلال هذا النص يتضح** أَنَّ الشيخ ابن إياز يرى أن المضارع المتصل بنون النسوة مبني بالحمل على الماضي ، ويقيم الأدلة على هذا الرأي ، أما الرأي القائل بأنه معرب فيذكره عرضاً دون تعليق عليه .

** **الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة هل هو مبني معها أو معرب ، ولهم في ذلك مذهبان :

أولا : مذهب سيبويه [2] **، وأكثر النحويين** [3].

---

(١) المحصول في شرح الفصول ١٨٢/١.

(٢) الكتاب ٢٠/١.

(٣) شرح الكافية للرضي ١٦/٤ ، همع الهوامع للسيوطي ٦٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٧-١٠.

وهؤلاء يرون أن الفعل المضارع إذا لحقته نون النسوة فهو مبني معها .

وحجتهم في ذلك :

الحمل على الماضي المتصل بها ، ونقصان شبهه بالاسم ، لأن النون من خصائص الأفعال ، كما تعارض الإضافة ونحوها سبب البناء وتركبه معها ؛ لأن الفاعل كالجزء من فعله[١].

ونقل الرضي عن سيبويه قوله : " إن يضربن مشابه ضربن ، يعني أنه لما سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربعة متحركات حملاً على ضربن جاز بناؤه أيضاً حملاً عليه ، وإذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء ، فالأولى في الفعل المشابه للفعل أن يرد إلي أصله من البناء مع أن هناك داعياً إلى بنائه وهو إلزامهم لمحل الإعراب الإسكان لمشابهته نحو : (ضَرَبْنَ) [٢].

- وإليه ذهب ابن هشام حيث قال : " والمضارع مع نون الإناث مبنى على السكون[٣].

واختيار السيوطى حيث قال : فإن لحقت المضارع نون إناث بني ...." [٤].

ونقل السيوطى عن ابن مالك قوله : " إنه لا خلاف في بنائه معها "[٥].

المذهب الثاني :

ثانياً : مذهب ابن درستويه [٦]، والسهيلى [٧]، وابن طلحة [٨].

ذهب هؤلاء إلي أن الفعل المضارع معرب مع نون النسوة ، لأن المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودة فيها ، وإنما التسكين في آخر الفعل لكونه معها كالكلمة الواحدة واجتماع المتحركات فى اللفظ أو فى الأصل ، يقول السيوطى في توضيح علة هؤلاء لمذهبهم :

---

(١) همع الهوامع ٦٧/١.

(٢) شرح الكافية للرضي ١٦/٤.

(٣) وضع المسالك ٣٧/١.

(٤) همع الهوامع ٦٧/١ .

(٥) همع الهوامع ٦٧/١ .

(٦) حاشية الشيخ يس على قطر الندى ٧٨/١.

(٧) همع الهوامع للسيوطي ٦٧/١ ، وحاشية الشيخ يس ٧٨/١.

(٨)همع الهوامع للسيوطي ٦٧/١ ، وحاشية الشيخ يس على قطر الندى ٧٨/١.

وعللوه بأنه قد استحق الإعراب ، فلا يعدم إلا لعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على بقائه ، فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً ، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي [١] .

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في المضارع المتصل بنون النسوة فسيبويه وأكثر النحويين والشيخ ابن إياز ذهبوا إلي أن المضارع إذا لحقته نون النسوة فهو مبني معها .

أما بعض النحاة كابن درستويه ، والسهيلى وابن طلحة فذهبوا إلي أنه معرب .

وأرى أَنَّ ما ذهب إليه ابن إياز من اختيار مذهب شيخ النحاة سيبويه ، ومن وافقه.

الأولي بالقبول والترجيح وذلك لقوة ما علل به سيبويه ومن تبعه لهذا المذهب ، حيث ذكروا له ثلاث علل:

١- الحمل على الماضي المتصل بها ، فكما حكم على الماضي ببنائه مع التسكين في نحو : ضربن ، كذلك يحكم على المضارع ببنائه مع التسكين في نحو يضربن، لأن الشبه قد وقع بينهما بالتسكين ، فحمل الفرع على لأصل فبنى [٢].

٢- نقصان شبه المضارع بالاسم ؛ لأن النون من خصائص الأفعال .

٣- تركيب الفعل المضارع مع نون النسوة ؛ لأن الفاعل كالجزء من فعله والتركيب يقتضي البناء لا الإعراب .

ـ وكذلك لاختيار كثير من النحاة له ومنهم : ابن يعيش [٣]،وابن هشام[٤] ، وابن الناظم[٥].

---

(١)همع الهوامع للسيوطي ٦٧/١ .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ٣٢ .

(٣)شرح المفصل ٩/٧، ١٠.

(٤) أوضح المسالك ٣٧/١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٦٨.

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢.

٧- حقيقة الألف والواو في نحو :

(الزيدان قاما) (والزيدون قاموا).

هذه الحروف تختلف مواقعها ويترتب على ذلك اختلاف أحكامها فهي إذا تقدمت على الأسماء كانت علامات فقط ، فتكون الألف علامة لتثنية الفاعل نحو: يقومان الزيدان ، وتكون الواو علامة لجمع المذكر نحو: ضربوا الزيدون ، وتكون النون علامة لجمع الإناث نحو ضربن الهندات ، قمن النسوة ، ولا تعرب فاعلا إلا على لغة قليلة عرفت بلغة (أكلوني البراغيث)[١] .

أما إذا تأخرت عن الأسماء فإنها تكون ضمائر تعود على الاسم المتقدم ، وتربط الجملة به تقول : المحمدان يذاكران ، المحمدون يخرجون ، النسوة يحتجبن ، أنت تذهبين .

وهذا مذهب جمهور العلماء ، وهناك من يري أن هذه الحروف بمثابة علامات تدل على أن الفاعل مثنى أو مجموع ، مذكر أو مؤنث .

يقول الشيخ جمال الدين إبن إياز - رحمه الله - في هذه المسألة :

:"..... وذهب أبو عثمان المازني إلي أن الألف والواو في قولك : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا حرفان ، وليسا باسمين ، وأن الفاعل مضمر كما هو في حال الإفراد إذا قلت " زيد قام وهو ضعيف .....[٢].أ. هـ

من خلال هذا النص يتضح أنّ ابن إياز- رحمه الله - يختار أن هذه الحروف ضمائر وليست علامات ، وذلك حيث حكم على مذهب من قال بذلك بأنه ضعيف .

**** الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في هذه المسألة إلي مذهبين :

المذهب الأول :

أن هذه الحروف ضمائر في محل رفع فاعل ، وهي تعود على الاسم المتقدم وتربط جملة الخبر به ، وهذا مذهب جمهور العلماء وسيبويه ، والمبرد ، والسيرافي [٣]،.

---

(١) وردت هذه اللغة في الكتاب ١٩/١، ٧٨، ٤٠/٢، ٤١، ٢٠٩/٣، ومعاني القرآن للفراء ٣١٦/١، وسر صناعة الإعراب ٦٢٩/٢، وشرح الكافية للرضي ١٧/٣، التذييل والتكميل ١٨٨/١، ١٤٠/٢.

(٢) المحصول في شرح الفصول ٢٢٩/١.

(٣) وردت أرءهم في: الكتاب ١٩/١، ٢٠، والمقتضب ٨٢/٤، ٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٨/٢، ٩، وسر صناعة الإعراب ٦٢٦/٢، ٧١٨، ٧٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٣، والتذييل والتكميل ١٤٠/٢، ١٤٢، وارتشاف الضرب ٩١٤/٢، ٩١٥.

يقول شيخ النحاة سيبويه : " واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثني (يفعل) هذا البناء فتضم إليه (يفعل) آخر، وإنما ألحقته هذا علامة للفاعلين ... ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار ، والتثنية في قول من قال: أكلوني البراغيث وبمنزلة التاء في (قلت)، و(قالت) فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد .... وذلك قولك : هما يفعلان، لم يفعلا ، لن يفعلا ، وكذلك إذا ألحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان، إلا أن الأولي واو مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالتثنية ، ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء، كما فعلت ذلك في التثنية ، ... وذلك قولك : هم يفعلون، لم يفعلوا، لن يفعلوا ، وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة ، إلا أن الأولي ياء ... وذلك قولك : أنت تفعلين ، ولم تفعلي ، ولن تفعلي ، وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً ، وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث ، وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب ، كما فعلت ذلك في (فعل) حين قلت: فعلت، فعلن ، فأسكن هذا ههنا وبنى على هذه العلامة، كما أسكن (فعل) [1].

ويقول المبرد: فإذا ثنيت الفاعل في المضارع ألحقته ألفا ونوناً في الرفع، ولم تكن هذه الألف كالألف في تثنية الاسم؛ لأنها علامة للإضمار والتثنية، والنون علامة الرفع ...وذلك قولك: هما يضربان، وفي الجزم: لم يضربا وفي النصب: لن يضربا فإن جمعت الاسم في الفعل ألحقته واواً ونوناً في الرفع، وكانت الواو علامة الإضمار والجمع كالألف في التثنية ، ... وذلك قولك في الرفع : هم يضربون،وفى الجزم:لم يضربوا، وفي النصب : لن يضربوا " ، وكذلك المؤنث الواحدة في المخاطبة ، تقول: أنت تضربين ، فإن جمعت المؤنث ألحقت لعلامة الجزم نوناً فقلت : أنتن تفعلن، هن يفعلن[2].

ويقول السيرافي: " وزعم سيبويه أن الألف والواو قد يكونان مرة اسم المضمرين والمضمرين، وقد يكونان مرة حرفين دالين على التثنية والجمع، فإذا قلت: (الزيدان قاما) فهذه الألف اسم ، وهي عنده ضمير الزيدين المذكورين، وإذا قلت:(الزيدون

---

(١) الكتاب ١/١٩، ٢٠.

(٢) المقتضب للمبرد ٤/٨٢، ٨٣.

قاموا) فهذه الواوهى اسم ،وهى ضميرالزيدين،وإذا قلت:(قاما أخواك) فهذه الألف هي حرف ، وليست باسم ، ودخلت علامة مؤذنة بأن الفعل لفاعلين ، وكذلك إذا قلت: (قاموا إخوتك) فإن الواو حرف ، دخلت مؤذنة بأن الفعل لجماعة ، ومثل الألف والواو في التثنية والجمع، النون لجماعة المؤنث ، والياء للمؤنثة المخاطبة ، ومثل الألف والواو في التثنية والجمع النون لجماعة المؤنث، والياء للمؤنثة المخاطبة تقول: (الهندات قمن) فتكون النون ضمير الجماعة وهي اسم، وتقول (قمن الهندان) فتكون حرف علامة[١]، وقد رجح هذا المذهب من النحاة: الجزولي [٢]، وابن أبي الربيع[٣] وابن يعيش[٤] وغيرهم .

المذهب الثاني :

أن الألف في (قاما) والواو في (قاموا) من قولك : الزيدان قاما ،والزيدون قاموا ، والنون في قولك : النسوة قمن ، والياء في قولك : أنت تذهبين . حروف بمثابة علامة تدل على أن الفاعل مثني أو مجموع ، مذكر أو مؤنث ، والفاعل ضمير مستتر ، وهذه الحروف دلائل عليه ، كما دلت التاء على التأنيث في هند قامت .

وهذا مذهب جماعة من النحويين منهم المازني [٥]، ونسب إلي الأخفش[٦].

- يقول ابن يعيش : ذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلي أن الألف في (قاما) ، والواو في (قاموا) حرفان يدلان على الفاعلين، والفاعلين المضمرين ، والفاعل في النية ، كما إنك إذا قلت : (زيد قام) ففي (قام) ضمير في النية ، وليست له علامة ظاهرة[٧]

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨/٢، ٩.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ٣٢٣/١، ٣٢٤.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجى ٢٠٧/١.

(٤) شرح المفصل ٨٨/٣.

(٥) ورد رأي المازني في شرح الكتاب للسيرافي ١٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٣، وشرح المقدمة الجزولية ٣٢٣/١، وهمع الهوامع ١٩١/١.

(٦) ورد رأي الحسن الأخفش في البسيط في شرح الجمل ٢٠٦/١، ٣٠٥، والتذييل والتكميل ١٤٢/٢.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٣.

ويقول ابن هشام في معاني الواو : الحادي عشر : واو ضمير الذكور نحو : الرجال قاموا وهي اسم ، وقال الأخفش والمازني هي حرف والفاعل مستتر [1].

حجة أصحاب هذا المذهب :

استدل القائلون بذلك بقياس الفعل المضارع على اسم الفاعل ، فكما أن الضمير الذي يرجع إلي المبتدأ في قولك : (الزيدان قائمان) مستتر ، تقديره:(قائمان هما)، وكذلك في (الزيدون قائمون) أي : قائمون هم فكذلك ينبغي أن يكون الضمير في (الزيدان يقومان) مستتراً تقديره : يقومان هما .

- كما استدلوا بقياس حال الفعل مثني أو ومجموعاً على حاله مفرداً، فإنه لما استتر الضمير في (فعل ، فعلت) وأتينا بعلامة تأنيث تفرق فعل المذكر من فعل المؤنث نحو : (محمد قام ، هند قامت) استتر الضمير أيضاً في فعل التثنية والجمع وأتينا بعلامات تدل على التثنية والجمع ليحصل الفرق بين المسند لضمير المفرد، والمسند لضمير المثني والمجموع تقول : (المحمدان قاما) و(المحمدون قاموا) ونحو ذلك[2] .
- **رَدُّ أدلة هذا المذهب :**

رَدَّ العلماء أدلة أصحاب هذا المذهب بما يأتي :

- أما قياسهم ما يلحق المضارع نحو : (يقومان ، يقومون) ، على ما يلحق اسم الفاعل (قائمان ، قائمون) فليس بصحيح ، وذلك لوجود فارق بينهما من جهة أن هذه الحروف جميعها الأصل فيها أن تدل على معني التثنية والجمع ، فكان ينبغي أن تعتبر ضمائر ، ويكتفي بها عن تقدير ضمائر غيرها ؛ لأنها تفي بالمراد ، ودعوى عدم الاكتفاء بهذه الحروف وأننا بحاجة إلي تقدير ضمائر غيرها لا تتم إلا بدليل ، فقام الدليل في أسماء الفاعلين على أنها ليست بضمائر وذلك :

لأنها تختلف باختلاف العوامل ، فتقول : الزيدان قائمان ، كان الزيدان قائمين ، والضمائر لا تختلف باختلاف العوامل.

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ١٤٢/٢.

(٢) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٣٢٤/١، والتذييل والتكميل ١٤١/٢، ١٤٢.

وأيضاً فإنها لو كانت ضمائر لم تكن إلا ضمائر رفع مرتفعة بأسماء الفاعلين ولم يكن للنصب والجر فيها نصيب ، فدل ذلك على أن هذه الحروف ليست بضمائر، وإنما هي حروف تثنية أو جمع كالتي تلحق الأسماء ، وأن الضمائر في أسماء الفاعلين غير هذه الحروف ، حدث هذا في أسماء ، وأن الضمائر التي تلحق الأفعال على أصلها من أنه لا ينبغي أن تكون هناك ضمائر غيرها ؛ لأن القول بتقدير غيرها لا دليل عليه [1].

هذه الضمائر لو كانت حروفا تدل على أحوال الفاعل المستتر كالتاء من (فعلت) لجاز حذفها في (الزيدان قاما) (الزيدون قاموا) كما جاز حذف التاء في نحو قول الشاعر :

١٣٦- فَإِمَا تَرَيْنِى وَلِي لِمَّةٌ * فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَي بِهَا** [2]

وقول الشاعر:

١٣٧- فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا * وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا**[3]

بل كانت الألف وأخواتها أحق بجواز الحذف ؛ لأن دلالتها على معناها أظهر من دلالة التاء على معني التأنيث ، وذلك لأن تاء التأنيث التي تلحق الأسماء لا يوثق بدلالتها على هذا المعني ؛ إذْ قد تلحق المذكرات نحو : علامة نسابة ، رواية ، همزة لمزة " فكانت الحاجة داعية إلي ثبوت التاء التي تلحق الأفعال وعدم حذفها وليس الأمر كذلك في علامتي التثنية ، والجمع إذا لا يمكن أن يعتقد فيما اتصلتا به خلوه من مدلولهما ، ومن هنا كان حرياً إذا ذكر الفعل بعد اسم مثني أو مجموع أن يستغن عن علامة تلحق الفعل ، ولما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل علم أن لهم داعياً إلي التزامه غير كونه حرفاً ، وليس ذلك إلا كونه اسماً مسند إليه[4].

---

(١) شرح المقدمة الجزولية لأبي علىالشلوبين ٣٢٤/١.

(٢) من المتقارب وهو للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ٢٠٧، وورد في شرح أبيات الكتاب للسيرافي ٤٧٧/١، ومعاني القرآن للفراء ١٢٨/١برواية : فإن تعهدي لامرئ لمة، والأصول في النحو لابن السراج ٤١٣/٢ برواية: فإن تبصريني.

والشاهد فيه قوله: فإن الحوادث أودى بها، حيث ذكر (أودى) مع أنَّه مسند إلى ضمير الحوادث، ومثل ذلك ضرورة، وكان القياس (أودت).

(٣) من المتقارب لعامر بن جوين الطائي وورد في الكتاب ٤٦/٢، وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ٥٥٧/١، ومعاني القرآن للفراء ١٢٧/١، الخصائص ٤١٣/٢، الأصول في النحو لابن السراج ٤١٣/٢، والتذييل والتكميل ١٤١/٢، والشاهد فيه قوله: ولا أرض أبقل حيث ذكر الفعل: أبقل مع أنه مسند إلى ضمير الأرض للضرورة، ومما سهل ذلك حمل الأرض على معنى المكان.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/١، ١٢٤.

كذلك أن هذه الحروف لو كانت علامات للزم أن تكون علامة المؤنث نوناً ساكنة ، ولا يسكن آخر الفعل لها ، لأن تحريكها وتسكين آخر الفعل لها يدل على اسميتها ؛ لأن ذلك لا يكون إلا لما تنزل من الكلمة منزلة الجزء منها ، كما فعلوا في نحو : (ضـــربت) لما تنزل ضمير الفاعل منزلة الجزء من الفعل في كونه لا يفصل منه سكنوا آخر الفعل لئلا تتوالي أربع متحركات في كلمة ، وهذا ما فعلوه في : ضربن .

وكما أن التاء فاعل بلاخلاف وجب أن تكون النون في (فعلن ، يفعلن) اسماً [١].

ووافق الأخفش[٢] المازني في ياء المؤنثة المخاطبة حيث ذهب إلي أن الياء في مثـــل : افعلي ، تفعلين حرف تأنيث ، والفاعل ضمير مستتر .

يقول أبو حيان : ذهب الأخفش وتبعه جماعة إلي أن الياء حرف تأنيث ، فلا موضع لها من الإعراب ، والفاعل مستكن ، ولا يجوز أن تكون ضميراً ؛ لأن فاعـــل المضـــارع المفرد لا يبرز نحو : هند تقوم ، زيد يضرب " [٣].

ويقول ابن هشام في معاني الياء :" والياء المفردة تأتي على ثلاثة أوجه ، وذلـــك أنهـــا تكون ضميراً للمؤنثة نحو : تقومين ، قومي ".

وقال الأخفش والمازني : هي حرف تأنيث والفاعل مستتر [٤]:

حجة الأحفش :

استدل الأحفش على مذهبه بقياس فعل المخاطب على فعل الغائب : فالفعـــل إذا كـــان للمفرد الغائب يستتر فيه الضمير ولا يبرز ، ويفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء في آخره فتقول : (محمد ضرب ، هند ضربت) وإنما يبرز الضمير في التثنية والجمع ، أما فعل المخاطب فلا يمكن التمييز بين مذكره ومؤنثه بتاء الخطاب لاشتراكها بينهما فـــي أول الفعل تقول : أنت تقوم ، هي تقوم ، فاحتيج إلي علامة تميز المذكر من المؤنث فكانت هذه الياء فتقول: (تقوم يا زيد ، تقومين بالهند)[٥].

---

(١) التذييل والتكميل ١٤٢/٢.

(٢) نسب هذا الرأى للأخفش في شرح المقدمة الجزولية ٣٢٥/١، وشرح التســهيل لابــن مالــك ١٣٤/١، والبسيط في شرح الجمل ٢٠٦/١، ٣٠٥، والتذييل والتكميل ١٤٢/٢.

(٣) التذييل والتكميل ١٤٢/٢.

(٤) مغني اللبيب ٤٢٩/٢.

(٥) التذييل والتكميل ١٤٢/٢، وشرح المقدمة الجزولية ٤٢٦/١.

وقد رد القول : بأن الياء في (افعلي)لو كانت علامة للتأنيث كالتاء من (فعلت) لساوتها في الاجتماع مع ألف التثنية فكان يقال :(افعليا) كما يقال : (فعلتا) ، لكن ذلك لم يحدث فعلم أن السبب في هذا المنع ما يترتب عليه من اجتماع مرفوعين بفعل واحد وذلك لا يجوز[1].

كما أن الياء لم تثبت علامة للتأنيث في غير هذا الموضع ، وقد ثبتت ضميراً بالاتفاق في مثل : ضربني، فيجب أن يسلك بها سبيل ما اطردت فيه دون غيره.

أن علامة التأنيث لم تلحق الفعل المضارع في موضع من آخره [2].

من خلال ما سبق يتضح أنّ النحاة اختلفوا في حقيقة الألف والواو في نحو : (الزيدان قاما) ، و (الزيدون قاموا) فمذهب الجمهور أن هذه الحروف ضمائر في محل رفع فاعل ، وذهب المازني ، والأخفش ، وجماعة من النحويين إلي أن الألف والواو في المثال السابق ، والنون في النسوة قمن ، والياء في : أنت تذهبين ، حروف تدل على التثنية أو الجمع والتذكير أو التأنيث .

وأرى أنّ ما ذهب إليه الشيخ ابن إياز – رحمه الله – من تأييد لرأي الجمهور في هذه المسألة هو الصحيح وذلك لأمور:

أولاً: سلامة مذهب الجمهور ، وسيبويه ومن تبعهم من النحاة مما ورد على غيره من اعتراضات.

ثانياً : قياسهم ما يلحق المضارع من حروف بما يلحق اسم الفاعل قياس مردود كما مر أثناء عرض المسألة .

ثالثا: اختيار كثير من النحاة لهذا المذهب وتصحيحهم له .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٢٤.

(٢) البسيط في شرح الجمل ١/٢٠٦، ٢٠٧، التذييل والتكميل ٢/١٤٣.

٨ - كان الزائدة ، معني زيادتها - حكم فاعلها .

تختص كان بجواز زيادتها بشرط كونها بلفظ الماضي ، وأن تكون بين شيئين متلازمين، فلا تزاد أولاً ، وإنما لم تزد أولاً ؛ لأن التقديم دليل الاعتناء بها، وزيادتها دليل على عدم الاعتناء بها ، فبينهما تدافع [١] .

هذا وقدا اختلف النحاة في وجود فاعل لـ(كان) الزائدة على مذهبين ، يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز في ذلك :

".... واختلف في معني زيادتها فذهب أبو علي الفارسي[٢] إلي أنه عبارة عن دخولها في الكلام غير عاملة في شئ ، وأنه ليس لها فاعل ، واحتج بوجوه :

الأول : لو كان لها فاعل لكانت معه جملة والجملة لا تزاد .

الثاني: لما زيدت جرت مجري الحروف التي لا فاعل لها .

والثالث : أنه لو كان لها فاعل لوقع الفصل بين الجار والمجرور في قوله :

١٣٨- ..... *** **عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ**[٣]

بجملة ، وإذا كانت حالية كانت مفردة فلا تقبح قبح الأول .

وذهب أبو سعيد السيرافي[٤] إلي أنه : عبارة عن عدم اختلال الكلام بسقوطها ولابد لها من فاعل لأنها فعل ولا ينفك الفعل عنه ..... "[٥] أ. هـ

من خلال هذا النص يتضح أَنَّ الشيخ جمال الدين ابن إياز يختار رأي أبي علي الفارسي في أنه لا فاعل لكان الزائدة ، وذلك من خلال ذكره لمذهبه وإقامة الأدلة عليه ، أما

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤١١/١ ، ٤١٣ ، شرح الكافية للرضي ١٩٠/٤ ، أوضح المسالك ٢٤٨/١-٢٥١ ، همع الهوامع ٣٨٠/١-٣٨١.

(٢) الإيضاح العضدي ٩٦-٩٧ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٩/٤.

(٣)عجز بيت من الوافر ، ولم ينسب إلى قائل معين وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ، ٢٩٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٧ ، وشرح الجمل الكبيرلابن عصفور ٤٠٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٢/١ ، وأوضح المسالك ٢٥١/١ ، اللسان (ك و ن) وفي سر الصناعة (جياد) بدل سراة ، وهو الفرس السريع العدو ، المسومة : الخيل التي وضعت عليها سومة ، وهي العلامة وتركت في المرعى : العراب : الخيل العربية ، وهي خلاف النجاتي والبراذين ، والسراة جمع سرى ، وقيل : اسم جمع له ، وهو الشريف ، واستشهدوا على زيادة (كان) بين الجار والمجرور ، وهي حينئذ ليس لها فاعل لأنه لو كان لها فاعل لكثر الفصل بينهما

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٧ ، شرح التسهيل ٣٦١/١.

(٥) المحصول في شرح الفصول ٣٢٥/١٠-٣٢٧.

رأي السيرافي فهو يذكره عرضاً دونما تعليق عليه كعادته عندما – يورد مذهباً أو رأياً لا يأبه به .

** الدراسة والمناقشة :

اختلف النحويون في فاعل كان الزائدة إلي مذهبين :

أولاً : مذهب الفارسي [1]:

ويرى أن كان الزائدة لا فاعل لها ، وزيادتها عبارة عن دخولها في الكلام مجردة من الفاعل ؛ إذ لو كان لها فاعل، لكانت معه جملة والجملة لا تزاد .

وقد اختار الشيخ جمال الدين ابن إيازمذهب الفارسي، واستدل لما اختاره بأدلة ثلاثة ومنها ما أنشده ابن جنى وهو قول الشاعر :

١٣٩- سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَي * عَلَي كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ** [2].

يقول ابن جنى : فإنه إنما جاز الفصل بين حرف الجر وما جَرَّهُ بـ(كان) ، من قبل أنها زائدة مؤكدة ، فجرت مجري (ما) المؤكدة في نحو قوله عز اسمه : (فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ) [3] و(عَمَّا قَلِيلٍ) [4] ، (مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ) [5]، لذلك جاز لـ (على) وإن كانت حرفاً جاراً أن تتخطي إلي ما بعد (كان)فتجره ...." [6]أ.هـ

وقد اختار هذا المذهب ابن يعيش وذكر أنه مذهب ابن السراج وحكي عنه قوله : وحق الزائد أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً ، ولا يحدث شيئاً سوى التوكيد [7].

– ولا يجوز أن يعترض ذلك بأن حرف الجر الزائد يعمل لفظاً نحو:

بحسبك درهم ؛ لأن حرف الجر الزائد يبقي اختصاصه بالأسماء بخلاف كان الزائدة فإنها تدخل على الفعل نحو قول ابن مالك .

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا [8]

وهذا هو الفرق بين كان الزائدة ، وحرف الجر الزائد .

---

(١) الإيضاح العضدي ٩٦-٩٧ ، واللباب ١٧٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٨١/٤، وهمع الهوامع ٣٨٢/١.

(٢)سبق تخريجه الصفحة الماضية.

(٣)من الأية(١٥٥) سورة النساء .

(٤)من الأية(٤٠) سورة المؤمنون.

(٥)من الأية(٢٥) سورة نوح .

(٦) سر صناعة الإعراب ٢٩٨/١.

(٧) شرح المفصل ٩٩/٧.

(٨) الألفية ص ٩٩.

ثانياً : مذهب السيرافي [١].

يرى أن (كان) الزائدة لها فاعل ؛ لأنها فعل ومعني زيادتها عدم اختلال الكلام بسقوطها ، وفاعلها ضمير المصدر الدال عليه الفعل ، كأنك قلت : كان هو، أي: كان الكون .

الرد على مذهب السيرافي:

وقد اعترض النحاة قول السيرافي ؛ قال ابن مالك عنه : أنه لا حاجة إليه [٢]، ثم قال : ولا يبالي بأن يقال : خلوها من الإسناد إلي معنوي يلزم منه كون الفعل حديثاً عن غير محدث عنه ؛ لأن (كان) المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بخلوها من الإسناد ، كما أن الضمير الواقع فصلاً لما قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معني في غيرها ؛ استجيز ألا يكون له موضع من الإعراب ، وأيضاً فإن (كان) قد زيدت بين (على) ومجروها ؛ فإذا نوى معها فاعل لزم الفصل بين جار ومجرور بجملة ولا نظير لذلك ، وإذا لم ينو معها ضمير فاعل كان الفصل بكلمة واحدة فلا يمتنع ، كما لم يمتنع في (ما) بين (عن) و(من) و(الباء) و(رب) و(الكاف) ومجروراتها) [٣]

واعترضه الرضي بقوله : " ...إذْ لا معني لقولك : ثبت الثبوت [٤].

أما احتجاج السيرافي بأن (كان) فعل ؛ فلا بد لها من فاعل ، فيرده أن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلي فاعل استغني عن الفاعل ، وذلك نحو: (قلما) فهي فعل لكن العرب لما استعملته للنفي فقالوا: قلما ينجح المهمل في معني : ما ينجح المهمل ، لم تحتج إلي فاعل ، كما أن (قلما) لا تحتاج إلي فاعل ، فكذلك (كان) هنا لما زيدت للدلالة على الزمان الماضي ، صارت بمنزلة (أمس) لا تحتاج إلي فاعل ، فكذلك ما استعمل استعماله [٥].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٩/٤.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/١.

(٣) السابق ٣٦١/١

(٤) شرح الكافية ١٨٩/٤.

(٥) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٤٠٩/١ ، والهمع ٣٨٢/١.

- **من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في فاعل كان الزائدة ، فالفارسي يري أن كان الزائدة لا فاعل لها ، وزيادتها عبارة عن دخولها في الكلام مجردة عن الفاعـل ، وأيد هذا الرأي الشيخ ابن إياز .

أما السيرافي فيري أن كان الزائدة لها فاعل ؛ لأنها فعل ، ومعني زيادتها عدم اخـتلال الكلام بسقوطها .

وأرى أنَّ ما ذهب إليه ابن إياز مؤيداً الفارسى هو الرأى الجدير بالقبول والترجيح وذلك لأمور:

أولا : لسلامة هذا الرأي مما اعترض به على غيره .

ثانيا: ما أنشده ابن جنى وهو البيت السابق ، وهو ما جاءت فيه كان زائدة بين الجـار والمجرور ، ولو كان لها فاعل ؛ لكان الفصل بينها بجملة والجمل لا تزاد .

ثالثا: اختيار النحاة له ، واعتراضهم على مذهب السيرافي كالرضي [1]، وابن مالك [2]، وابن يعيش[3] .

---

(١) شرح الكافية ١٨٩/٤.

(٢) شرح التسهيل ٣٦١/١.

(٣) شرح المفصل ٩٩/٧.

٩- حكم المستثني إذا توسط بين المستثني منه وصفتــه .

من أحكام الاستثناء أنه إذا تقدم المستثنى منه على المستثني والكلام منفى نحو:ماقام أحد إلازيد،فالمختار اتباع المستثنى للمستثنى منه على أنه بدل بعض من كل عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين.

وإذا تقدم المستثني علي المستثني منه والكلام منفى ــ أيضاًــ نحو : ما قام إلا زيــداً القوم ، فالمختار نصب المستثني[١].

ــ أما إذا توسط المستثني بين المستثني منه وصفته ، فقد اختلف النحاة في حكمه، يقول **الشيخ جمال الدين بن إيازــ رحمه الله ــ في ذلك :**

.... فإن قدمت المستثني علي صفة المستثني منه لا عليه نفسه ففيه وجهان :

الأول : قول سيبويه[٢]؛ وهو أنه لا يجب نصبه بل يجوز فيه البدل لقولك : (ماأتــاني أحد إلا أبوك خير من زيد) إن شئت أبدلت (أبوك) ، من (أحد) المرفــوع بفعلــه ، وإن شئت نصبته .

والثاني: قول أبي عثمان المازني[٣]، وهو أنه يوجب فيه النصب البتــة، والــذى أراه التوسط بينهما ، والأخذ بقولهما ، وذلك أن المستثني منه إذا كان غنياً عــن الوصــف معروفاً بدونه ، ووصفه غير لازم ، فالقول قول أبي عثمان وهــذا اختيــار لا يدفعــه المنصف " أ.هــ[٤]

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – يختار جــواز الإبدال من المستثني منه كما قال سيبويه ، وجواز النصب على الاستثناء، وذلــك فــي المستثني عند تقدمه على صفه المستثني منه .

---

(١) أوضح المسالك ٢/٢٢٦، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٢١٢، ٢١٦.

(٢) الكتاب ٢/٣٣٦.

(٣) المقتضب ٤/٣٩٩، وارتشاف الضرب ٣/١٥٠٩.

(٤) المحصول في شرح الفصول ١/٣٨٦، ٣٨٧.

** الدراسة والمناقشة :

اختلف النحاة في المستثني إذا توسط بين المستثني منه وصفته إلي مذاهب .

أولاً: مذهب سيبويه[١]، والمبرد[٢].

ويرىأصحاب هذا المذهب أنَّ المختار اتباع المستثني للمستثني منه في حكمه:

يقول سيبويه : "فإن قلت : ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد ، كان الرفع والجر جائزين ، وحسن البدل لأنك قد شغلت الرافع والجار ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ثم وصفت بعد ذلك[٣].

ـ هذا النص لا يحتاج إلي توضيح أو تعليق لبيان مذهب سيبويه فهو يري الإبدال من المستثني منه ، وبذلك يأخذ المستثني حكمه .

يقول المبرد : " وكان سيبويه يختار : ما مررت بأحدٍ إلا زيد خير منك ؛ لأن البدل إنما هو من الاسم لامن نعته ، والنعت فضلة يجوز حذفها ، وكان المازني يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من الشئ فقد أطرحته من لفظى ، وإن كان في المعنى موجوداً فكيف أنعت ما قد سقط ؟ والقياس عندي قول سيبويه ؛لأنَّ الكلام إنما يراد لمعناه"[٤]

ـ وقد نقل بن يعش هذا الاختيار عن المبرد وعلله بقوله: "وهو اختيار أبي العباس المبرد أن تبدله مما قبله ؛ لأنَّ الاعتبار بتقديم المبدل منه، وهو الاسم ولا تكترث للصفة لأنها فضلة[٥].

المذهب الثاني:

وهو مذهب أبي عثمان المازنى[٦]، ويري اختيار النصب علي الاستثناء، وهو بهذا يكون قد أعطاه حكم المستثني إذا تقدم على المستثني منه في الكلام المنفي نحو : ما قام إلا زيداً القوم.

---

(١) الكتاب ٣٣٦/٢، وهمع الهوامع ١٩٢/٢.

(٢) المقتضب ٣٩٩/٤، ٤٠٠.

(٣) الكتاب ٣٣٦/٢.

(٤) المقتضب ٣٩٩/٤، ٤٠٠.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٢.

(٦) ورد رأى المازني في: المقتضب ٤/ ٣٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٤/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٥٠٩/٣.

يقول المبرد : وكان المازني يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من الشئ فقد أطرحته من لفظي ، وإن كان في المعني موجوداً فكيف أنعت ما قد سقط[1]؟.

ـ وقد وضح ابن يعيش وجهة نظر هذا المذهب بقوله : " وذلك أن الصفة والموصوف كالشئ الواحد ، وإذا كانا كالشئ الواحد كان تقديمه الصفة بمنزلة تقديمه علي الموصوف ، فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثني منه ، كذلك يلزم النصب بتقديمه علي الصفة[2].

إلا أن النحاة ردوا هذا المذهب يقول ابن مالك :" والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأن الصفة فضلة فلا اعتداد بالمقدم عليها ، ولأن المستثني في نحو: ما جاء أحد إلا زيد إنما رجح اتباعه علي نصبه ؛ لأنه إذا أتبع تشاكل ما قبله لفظاً ولم يختلف المعني ، فإذا أتبع وبعده صفه متبعة شاكل ما قبله ما بعده ، فكان إتباعه متوسطاً أولي من إتباعه غير متوسط[3].

المذهب الثالث :

وهو مذهب ابن مالك [4]، والأبدي [5] ، ويريان أنه لا يترجح نصب المستثني في هذه الحالة ولا يترجح إتباعه للمستثني منه بل يستوي الأمران ، وعلى هذا المذهب سار الشيخ جمال بن إياز ـ رحمه الله ـ ، يقول ابن مالك: "وعندي أن النصب والبدل عند ذلك متساويان ؛ لأن لكل منهما مرجحاً فتكافآ [6].

---

(١) المقتضب ٣٩٩/٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٤/٢.

(٤) شرح الكافية للشافية لابن مالك ٧٠٧/٢، وهمع الهوامع ١٩٢/٢.

(٥) الأبدى: هوعلى بن محمد بن محمدبن عبد الرحيم الأبدى كان نحوياً ذاكراً للخلاف فى النحو من أهل المعرفة بكتاب سيبويه توفى سنة ٦٨٠ هـ ،بغية الوعاة ١٩٩/٢،ورأيه فىالتذييل والتكميل لأبي حيان ٥٤٧/٢ ، وهو : علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الأبدي ، كان نحوياً ذاكراً للخلاف في النحو من أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، توفى سنة ٦٨٠هـ ، بغية الوعاة ١٩٩/٢ .

(٦) شرح الكافية للشافية لابن مالك ٧٠٧/٢، وهمع الهوامع ١٩٢/٢.

ويقول أبو حيان: وقال شيخنا أبو الحسن الأبدي : من لحظ أن الصفة هي في المعنى الموصوف، فإذا تقدم الاستثناء عليها فكأنه تقدم على الموصوف نصب، ومن لحظ أن المستثنى منه تقدم على المستثنى أجاز البدل ، كما أجازه في مثل قولك : ما قام القوم إلا زيداً والوجهان متكافئان[1].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوافى حكم إعراب المستثني إذا توسط بين المستثني منه وصفته ، فسيبويه والمبرد يرون أن المختار اتباع المستثني للمستثنى منه وأبو عثمان المازني يري النصب على الاستثناء .

وهناك مذهب ثالث يري : أن النصب والاتباع جائزان ، والأمران مستويان،وتوسط الشيخ جمال الدين بن إياز بين هذه المذاهب جميعاً .

وأري أَنَّ ترجيح رأي على آخر في هذه المسألة فيه إجحاف فالأمران مستويان ، وكلاهما يمكن الأخذ به ، وهو ما اختاره ابن مالك ، والآبدي فيما نقله عنه أبو حيان إلا أن توسط ابن إياز أقرب مأخذاً، وأدق مسلكاً، وقد تابعه في هذا المسلك أثير الدين أبو حيان.

---

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٥٤٧.

١٠- فعل الأمر بين الإعراب والبناء.

هذا الخلاف مبني علي الخلاف في أصلين الأول منها : هل الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، أو أصل فيهما ؟

الثاني : هل الأمر أصل بنفسه أو مقتطع من المضارع ؟

البصريون على الأول منهما؛ لذلك بنوه، وعلماء الكوفة على الثاني فلذا أعربوه .

يقول ابن إياز ــ رحمه الله ــ فيذلك : ".... فعل الأمر مبني علي السكون عند أهل البصرة ،لأن الأصل في الأفعال البناء ، وإنما أعرب منها قسم بشرط وهو أن يكون أوله أحد حروف المضارعة، فلما فقد في فعل الأمر ذلك الشرط بقي علي بناءه ، وللكوفي أن يقول : هذا على أصلكم وليس حجة علينا فإن الفعل أصل في الإعراب كما أن الاسم كذلك ، وأيضاً فإن الاسم إذا وقع موقعه وناب عنه بني نحو : صه ، ومه .

ولقائل أن يردَّ هذا بوجهين :

أحدهما : أنه مبني لتضمنه معني لام الأمر، وهو اختيار أبي الفتح .

الثاني : أنه بني لوقوعه موقع الفعل ، وأصل الفعل مطلق البناء -وإن كان فعل الأمر معرباً- كقراءة من قرأ (..هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ..)[1] بفتح الميم من (يومَ) ؛ لأنه بناه لما أضيف إلي (ينفع) وإن كان معرباً نظراً إلي أصله ، وأيضا من قال بإعرابه ذهب إلي أن سكونه بلام مقدرة فأصل (اذهب) لتذهب وحرف الجزم لا يعمل مع الحذف كما أن حرف الجر الذي هو أقوى كذلك " أ. هـ[2]

من خلال هذا النص يتبين أنَّ الشيخ ابن إياز ــ رحمه الله ــ يختار مذهب البصريين القائل بأن فعل الأمر مبني وذلك حيث ذكر مذهب البصريين ثم رد أدلة الكوفيين وفند كلامهم .

*** * الدراسة والمناقشة:**

اختلف النحاة في فعل الأمر هل هو معرب أو مبني على مذاهب :

---

(١) من الآية رقم(١١٩)، من سورة المائدة وهى قراءة نافع والأعرج ، النشر ٢/٢٥٦، واتحاف فضلاء البشر ١/٥٤٧ .

(٢) المحصول في شرح الفصول ١/٢٠٠.

أولا: مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلي أنه مبني[1] فيبني علي السكون إذا كان صحيح الآخر، وإذا كان معتلا بني علي حذف حرف العلة .

فجعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة ، والنون ، لأن قياسه أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب ، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، فزالت علة الإعراب ، أي الموازنة فرجع إلي أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقف كما كان في الأصل محذوفاً للجزم [2].

حجتهم :

احتج البصريون علي ذلك بأمور منها :

١- أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال لمشابهة الاسم ، والمشابهة تتحقق بحرف المضارعة فإذا فقدت فيخرج عن الأصل [3].

٢- أجمعنا علي أن ما كان علي وزن :(فعال) من أسماء الأفعال نحو :(نزال) ، و (تراك) ،و(حذار) بني لأنه ناب عن فعل الأمر ، وقام مقامه فـ (نزال) نائبة عن انزل ، و(تراك)عن اترك ، و(حذار) عن احذر ، فلو كان فعل الأمر معرباً لم يبن ما قام مقامه[4] .

ووافقهم كثير من النحاة منهم ابن مالك واحتج بأنه لو كان معرباً لكان مجزوماً ؛ لأنه أبداً ساكن الأخر أو محذوفه ، ولو كان مجزوماً لكان الجازم له إما اللام وإما غيرها ، ولا جائز أن يكون مجزوماً باللام ؛ لأن المتضمن يمنع من إظهار مثله لأنه لا فائدة فيه ، ولا يصح أن يعمل متضمنه كما لا يعمل الشئ في نفسه ، ولا جائز أن يكون مجزوماً بغيرها لاستحالة تقديره فتعين الحكم عليه بالبناء [5].

---

(١) الإنصاف للأنباري مسألة(٧٢) ٥٩/٢ ، واللباب للعكبري ١٧/٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ١٣٠/٤.

(٣) الإنصاف للأنباري مسألة(٧٢) ٦٧/٢ ، واللباب للعكبري ١٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦١/٤.

(٤)الإنصاف للأنباري مسألة(٧٢)٦٧/٢ ، واللباب للعكبري ١٧/٢ ، ، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٢٦.

(٥) شرح التسهيل ٦١/٤.

ومن قبله وافقهم ابن عصفور ، واحتج بأنه لو كان معربا لكان مجزوما ، ومجزوم دون جازم لا يتصور ، ولا يجوز أن يكون الجازم مضمراً لضعفه ، ألا ترى أن الجار لا يضمر مع أنه أقوى منه ، فإضمار الجازم وإبقاء عمله لا يجوز إلا في الضرورة [1].

ثانياً مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلي أن فعل الأمر للمواجه المعري عن حرف المضارعة نحو : افعل معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة [2].

واستدلوا علي ذلك بوجوه :

الأول : أن الأصل في الأمر للمواجه نحو:(افعل)، و(قم) هو : لتفعل ، ولتقم كقولهم في الأمر للغائب : ليفعل ، ولما كثر استعمال الأمر للمواجه وجري علي ألسنتهم استثقلوا مجئ اللام فيه وحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف [3].

وما حذف تخفيفاً فهو في حكم الملفوظ به ، فكان معرباً مجزوماً بذلك الحرف المحذوف[4] ، وهذا الحذف لا يزيله عن أصله، ولا يبطل عمله .

يقول الفراء : ... إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه ؛ لكثرة الأمر خاصة في كلامهم فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل ، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا علي الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف ، فلما حذفت التاء ذهبت باللام حدثت الألف في قولك : اضرب ، افرح ؛ لأن الضاد ساكنة فلما لم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن أدخلوا ألفا خفيفة يقع بها الابتداء كما قال : ﴿ٱدَّارَكُوا﴾ [5] و﴿ٱثَّاقَلْتُم﴾ [6][7]

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٢٨/٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، مسألة (٧٢) ٥٩/٢ ، وائتلاف النصرة للزبيدى١٢٥ .

(٣) أسرار العربية للأنباري ٢٨٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٧، وائتلاف النصرة للزبيدي ١٢٥.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٧.

(٥) من الآية(٣٨)سورة الأعراف.

(٦) من الآية (٣٨)سورة التوبة.

(٧) معاني القرآن ٤٦٩/١.

وقد جاء هذا الأصل في كلام العرب نثراً ونظماً ، أما النثر فمنه قراءة:

(فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ) [1] بالتاء علي الخطاب والمراد : فافرحوا .

ويقوي ذلك أنها قرئت : " فَبِذَلِكَ فَافْرَحُوا "[2]

وروي أنه صلي الله عليه وسلم قال : في بعض مغازيه "ولتأخذوا مصافكم " [3] أي خذوا ، وأما النظم فقال الشاعر:

١٤٠- لِتَقُم أَنْتَ يَابنَ خَيرَ قُرَيشٍ * كَى فَتَقْضِى حَوَائِجَ المُسْلِمِينَا**[4]

فاستعمل الشاعر أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر وهو الأصل.

الثاني : أجمعنا على أن فعل النهي معرب مجزوم نحو : لا تقم ولا تذهب ، فكذلك فعل الأمر نحو: قم ، اذهب ؛ لأن الأمر ضد النهي وهم يحملون الشئ علي ضده كما يحملونه علي نظيره فكما أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر [5].

الثالث : أنك إذا أمرت من الأفعال المعتلة نحو : يرمي ، ويغزو ويخشى قلت :ارم ، اغز، اخش، فتحذف لاماتها: الياء، والواو، والألف .

كما تقول في المجزوم : لم يرم ، لم يغز ، ولم يخش ، فتحذف منها أيضاً فدل علي أن الأمر معرب مجزوم بلام مقدرة [6] ؛ لأن الحذف لم يوجد من علامات البناء ، وإنما وجدناه من علامات الإعراب [7]، ويجوز إعمال حرف الجزم مع حذفه.

---

(١) الآية(٥٨)من سورة يونس ونسبت هذه القراءة لجماعه منهم : عثمان بن عفان ، وأبي ، وأنس ، والحسن البصري ، وابن هرمز ، وابن سيرين ، وأبوجعفر المدني ، والسلمى ، وقتادة ، ورويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، البحر المحيط ٧٦/٦ ، والمحتسب لابن جني ٣١٢/١ ط المجلس الأعلى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

(٢) هي قراءة أبي ، معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١ ، والمحرر الوجيز لابن عطية ١٢٦/٩.

(٣) يروى هذا الحديث هكذا بهذا اللفظ في كتب النحو ، وورد في سنن الترمذي ٣٤٣/٥ ، كتاب تفسير القرآن باب ٣٩ ، حديث رقم ٣٢٣٥ ، برواية (على مصافكم) من حديث معاذ بن جبل.

(٤) من الخفيف وبلا نسبة عن الأنباري في الإنصاف مسألة(٧٢)٦٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٩٨/٤ ، والمغني لابن هشام ٢٥٤/١.

والشاهد فيه : لتقم حيث استعمل الشاعر أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر.

(٥) الإنصاف للأنباري مسألة(٧٢) ٦١/٢ ، وأسرار العربية ٢٨١.

(٦) الإنصاف للأنباري مسألة(٧٢) ٦١/٢ ، واللباب للعكبري ٢١٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧.

(٧) شرح الجمل لابن عصفورلابن عصفور٣٢٨/٢.

قال الشاعر :

١٤١- مُحَمَّد تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ *** إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا [١]

التقدير :(لتفد) فحذفت اللام ، وأعملها في الفعل .

وقال الأخر:

١٤٢- فَقُلْتُ:ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْدَى *** لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ [٢]

أراد : و(لأدع).

وذهب الأخفش في أحد قوليه إلي أن فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر.

ووجه هذا القول: أنه جري مجري المعرب فسكن آخره صحيحاً كـ(اضرب) وحذف معتلا كـ (اغز) ، وحذفت نونه كما في الأمثلة الخمسة نحو: اضرب وهو معرب وموجب إعرابه كونه أمراً ، إذ لم نرعاملاً لفظياً دخل عليه فكان جازمه كرافع المبتدأ [٣].

ووافق ابن هشام الكوفيين والأخفش فقال : وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراًفي نحو: قم ، اقعد ، وأن الأصل: (لتقم) و (لتقعد) فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وبقولهم أقول : واحتج علي ذلك بوجوه:

١- أن الأمر معني حقه أن يؤدي بالحرف ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف .

٢- أن الفعل إنما وضع؛ لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده.

---

(١) من الوافر متنازع في نسبته فنسب للأعشى وأبي طالب وحسان ، الكتاب ٨/٣ ، المقتضب للمبرد ١٣٢/٢ ، معانى القرآن للأخفش ٢٤٥/١ ، الإنصاف للأنباري مسألة(٧٢)٦٣/٢ ، وغير ذلك ، التبال : سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال .

والشاهد فيه :(تفد) حيث أضمر لام الأمر والأصل: (لتفد) وأبقى عمل اللام ، والكسرة على الدال دالة على الياء .

(٢) من الوافر اختلف في نسبته فنسب للأعشى ، وللحطيئة ، وقيل لدثار بن شيبان وربيعة بن جشم ، وهو في الكتاب برواية وأدعو ٤٥/٣ ، مجالس ثعلب ٤٥٦/٢ ، التبصرة والتذكرة للصيمري ٣٩٩/١ ، الإنصاف للأنباري مسألة(٧٢) ٦٤/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٧ وغيرها .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٤.

٣- قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

١٤٣- لِتَقُم أَنْتَ يَابنَ خَيرَ قُرَيشٍ * كَيلِتَقْضِى حَوَائِجَ المُسْلِمِينَا**[١]

وكقراءة : (فَبِذَالِكَ فَلْتَفْرَحُواْ) [٢] وفي الحديث (لتأخذوا مصافكم) [٣]

٤- لأنك تقول : اغزُ ، ارم ، اخش ، اضربا ، اضربوا ، اضربي ، كما تقول في الجزم .

٥- ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف [٤].

واختار المذهب الكوفي - أيضاً - أبو علي الحسين أبي الأحوص [٥] من تلاميذ الشلوبين [٦].

رَدُّ النحاة لأدلة الكوفيين:

- ما ذهب إليه الكوفيون من أنه معرب مجزوم أنكره النحاة وردوا عليهم حجتهم فقولهم: إن الأصل في (افعل) لتفعل ، وفي(قم) لتقم غير مسلم ؛ لأن أفعل وقم أصل بنفسه ، وليس الأصل كما ذكروا ؛ لأنه لو كان كذلك للزم حذف العامل وحرف المضارعة وتغيير الصفة ؛ وكل ذلك مخالف للأصل ، ولا سماع يدل عليه [٧] .

وقولهم : لما كثر استعماله حذفت اللام ففاسد ويقل استعماله ، لأنه لو كان كما قالوا لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله نحو: احرنجم ، واعلوط ، واقعنسس ، وما أشبه ذلك من الأفعال ، لأن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر في الاستعمال ، وقد قالوا في لم يكن:لم يك، فحذفوا النون لكثرة

---

(١)سبق تخريجه ص٣٧٥ .

والشاهد فيه : لتقم حيث استعمل الشاعر أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر.

(٢) الآية(٥٨) سورة يونس .

(٣) سبق تخريجه ص٣٧٥ .

(٤) المغنى ٢٥٣/١.

(٥) أبو على الحسين هو : الحسين بن عبدالعزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الفهري ، توفى سنة ٦٧٩ هـ له : شرح المستصفى ، وشرح الجمل أخذ عن أبي على العربية ولازمه في الأدب ، البغية للسيوطي ٥٣٥/١.

(٦) المساعد لابن عقيل ١٢٥/٣.

(٧) اللباب للعكبري ١٩/٢ .

الاستعمال ولم يقولوا في لم يصن : لم يص ، ولا في لم يهن : لم يه ، لأنه لم يكثر استعماله.

فلما حذفت اللام وحرف المضارعة من جميع الأفعال التي تكثر في الاستعمال والتي تقل دل علي أن ما ادعوه من التعليل ليس عليه تعويل[1].

وأما قراءة (فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ) وحديث(لتأخذوا مصافكم) فإن الفعل معرب لوجود حرف المضارعة ، فعلة الإعراب هي وجود حرف المضارعة ، وما دام الحرف ثابتاً فالعلة ثابتة ، وإذا حذف الحرف وجب ألا يكون فعل الأمرمعرباً [2].

وأما قولهم : إن فعل النهي مجزوم فكذلك فعل الأمر ؛ لأنهم يحملون الشئ علي ضده كما يحملونه علي نظيره ، فهذا قياس فاسد ؛ لأن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب له المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب ، فكان معرباً ، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة فيستحق ألا يعرب ، فكان باقياً علي أصله[3].

وقولهم : إنك تحذف الواو والياء والألف من نحو : اغز ، ارم ، اخش كما تحذف من : لم يغز ، لم يرم ، لم يخش .

فجوابه أن هذه الأحرف حذفت للبناء لا للإعراب ، والجزم حملاً للفعل المعتل علي الصحيح حملاً للفرع علي الأصل ، وذلك لأنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح نحو:(لم يفعل) ، و(افعل) وإن كان أحدهما مجزوماً والآخر ساكناً سوى بينهما في الفعل المعتل ، وقد جرت هذه الأحرف مجرى الحركات ؛ لأنها تشبهها فكما تحذف الحركات للجزم فكذلك تحذف هذه الأحرف[4] .

وقولهم : إنه يجوز إعمال حرف الجزم مع حذفه .

مردود بأن الجازم أضعف من الجار والجار لا يبقى عمله بعد حذفه فالجازم أولي[5].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، مسألة (٧٢) ٧٣/٢.

(٢)الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، مسألة (٧٢) ٧٣/٢.

(٣) الإنصاف للأنباري، مسألة (٧٢) ٧٤/٢ ، وأسرار العربية ٢٨٢ ، وشرح الفصل لابن يعيش ٦٢/٧.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٧٢) ٧٤/٢ ، وأسرار العربية ٢٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧.

(٥) اللباب العكبري ١٩/٢ ، الأمالي لابن الشجري ٣٥٥/٢ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٤٩٦/١.

وأما قول الشاعر :

١٤٤- مُحَمَّد تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ * إذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا**

فإن قوله :(تفد)ليس مجزوماً بلام مقدرة وليس أصله :(لتفد) وإنما الأصل : تفدى فهو خبر يراد به الدعاء وليس بأمر ، وحذفت الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عنها[١].

وقول الآخر:

١٤٥- فَقُلْتُ:ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْدَى * لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ**

فقد روي : (وأدعو) بإثبات الواو فلا حجة فيه ، ولئن صحت روايته كما قالوا فهو محمول علي الضرورة [٢].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في حكم فعل الأمر هل هو معرب أو مبني ؟ فذهب البصريون إلي أنه مبني، وتبعهم في ذلك الشيخ ابن إياز – رحمه الله – ، وذهب الكوفيون إلي أنه معرب مجزوم .

– **وأرى أنَّ** ما ذهب إليه ابن إياز متابعاً البصريين– وأيده معظم النحويين – هو الراجح وذلك لأمرين :

الأول :

أنَّ الفعل إنما أعرب لمشابهته الاسم ، واستحق هذه المشابهة بما في أوله من الزوائد الأربع ، فإذا أمرنا به ونزعنا حرف المضارعة من أوله فقلنا :(اضرب) فقد تغيرت الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فبنى .

الثاني:

أنه لا يجوز أن نقول : اضرب زيد ، واشتم خالد ، ولم يسمع من كلامهم ، ولو كان جائزاً كما قالوا لم يمتنع[٣] .

---

(١) الإنصاف للأنبارى مسألة (٧٢) ٧٦/٢ ، وأسرار العربية ٢٨٢ ، واللباب للعكبري ١٩/٢ .

(٢)الإنصاف للأنباري مسألة (٧٢) ٧٨/٢ .

(٣) المساعد لابن عقيل ١٢٥/٣.

١١- منع الاسم المصروف من الصرف .

الممنوع من الصرف : هو ما فيه علتان من العلل التي ذكرها النحاة لمنع الاسم من الصرف ،أو فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين ، وسمي بذلك ، لامتناع دخول الصرف عليه وهو التنوين ، وهو يرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ويجر بها نيابة عن الكسرة ما لم يضف أو يقترن بـ(أل) ، فإن أضيف أو اقترن بـ (أل) أعرب إعراب الاسم المنصرف لضعف شبهه بالفعل .

وقد يجوز صرف الاسم المستحق منع الصرف في حالة الضرورة بلا خلاف[١]، لكن منع الاسم المستحق الصرف من الصرف محل خلاف بين النحاة.

يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في ذلك :

" ... وأما منع التنوين من المنصرف فأجازه الكوفيون [٢]، والأخفش [٣]، وأبو علي[٤] ، وابن برهان [٥]، وابن الأنباري في إنصافه [٦] ، وأوردوا فيه أبياتا كثيرة فمنها قول العباس بن مرداس:

١٤٦- فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ * يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِى مَجْمَعِ[٧]**

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٧٠) ٣١/٢.

(٢) ورد رأي الكوفيين في الإنصافمسألة(٧٠)٣١/٢، وائتلاف النصرة ٥٩ ، وتوضيح المقاصد ١٧١/٤ ، والمساعد ٤٣/٣ ، وأوضح المسالك ١٣٧/٤ .

(٣) رأي الأخفش في الإنصاف مسألة (٧٠) ٣١/٢ ، وشرح الكافية ١٥٠٩/٣ ، أوضح المسالك ١٣٧/٤.

(٤) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتب ورأيه في الإنصاف مسألة (٧٠) ٣١/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ ، وأوضح المسالك ١٣٧/٤.

(٥) ورد رأيه في الإنصاف مسألة (٧٠) ٣١/٢ ، وشرح المفصل ٦٨/١.

(٦) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (٧٠) ٣١/٢.

(٧) البيت من المتقارب وهو من شواهد الخزانة ١٤٧/١، والتصريح بمضمون التوضيح٥٠٣/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش/٦٨ ، وشرح الكافية للرضي ٩٣/١ ، والمقاصد النحوية ٣٦٤/٤ .

اللغة : حصن : هو أبوعيينة بن حصن الفزاري ، حابس : أبوالأقرع بن حابس ، مرداس : أبوالعباس بن مرداس السلمي .

المعنى : ليس أبو حصن والأقرع أفضل وأعظم شأناً من أبي فقد كنت الأعز .

والشاهد فيه : ترك صرف (مرداس) مع أنه منصرف .

..... ومنعه البصريون[1] لكونه خروجاً من الأصل إلي الفرع والواجب أن يكون الأمر بعكسه ، وتوسط ابن الخشاب الأمر بين الفريقين ... فأجاز ذلك فيما فيه سبب واحد فتكون الضرورة قد أجرت السبب الواحد مجرى السببين وأرى أن يكون ذلك السبب العلمية دون غيرها لأمرين :

الأول : أنك إذا تأملت الأبيات المستشهد بها وجدت الأسماء التي منعت من الصرف أعلاماً.

والثاني : أن لها من القوة ما ليس لغيرها....." أ هـ [2].

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – يرى جواز منع الاسم المصروف من التنوين وذلك في ضرورة الشعر وفي الأعلام خاصة .

وذلك من خلال ذكره لمذهب الكوفيين أولاً، ثم ذكره لأدلة السماع التي تعضد ما ذهبوا إليه ثم تفصيله بعد ذلك وتصريحه بأنه يرى أن يكون ذلك في الأعلام خاصة .

– ومما ينبغي التنبيه عليه أن ابن إياز قد نسب إلى الكوفيين ، والأخفش ، والفارسي ، وابن برهان القول بجواز منع صرف ما يستحق الصرف على إطلاقه ، وليس الأمر كما ذكر بل إن جواز ذلك عند هؤلاء مقصور على الضرورة ، نص على ذلك الأنباري في إنصافه ، وابن برهان في شرح اللمع .

**** الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في منع الاسم المستحق للصرف من الصرف والتنوين علي النحو التالي:

المذهب الأول: مذهب سيبويه وأكثر البصريين:

ذهب سيبويه [3]، وأكثر البصريين إلي أنه لا يجوز منع الاسم المصروف في حال الضرورة .

–ووافق البصريين في هذا الرأي أبو موسى الحامض[4]من الكوفيين ، والزمخشري [5].

---

(١) الإنصاف ٣١/٢ ، وشرح المفصل ٣٨/١ ، وأباه سيبويه وأكثر البصريين .

(٢) المحصول في شرح الفصول٢/ ٨٥٤ ، ٨٥٥.

(٣) لم أجد ما ينص على ذلك في الكتاب ، ورأيه في شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١.

(٤) ورد رأيه في الارتشاف ٨٩٢/١ ، وهمع الهوامع ١٢٢/١ ، والمساعد ٤٤/٣ ، وهو : سليمان بن محمد بن أحمد أبوموسى الحامض النحوي البغدادي ، المعروف بالحامض ، وإنما قيل له الحامض لشراسة أخلاقه ، من مصنفاته : خلق الإنسان ، والوحوش ، والمختصر في النحو ، توفى سنة ٣٠٥ هـ ، البغية ٦٠١/١.

(٥) المفصل ص ١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩/١.

حجتهم في ذلك :

استدل أكثر البصريين علي مذهبهم بأنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف ، لأدى ذلك إلي رده عن الأصل إلي غير أصل ، بخلاف صرف لا ينصرف ، فإنه رجوع إلي الأصل فاحتمل في الضرورة [1].

قال الألوسي: " واحتج البصريون على ما ادعوه بأن ذلك خروج عن الأصل ، بخلاف صرف مالا ينصرف فإنه رجوع إلى الأصل ، فاحتمل في الضرورة "[2] .

قالو: وإنما يجوز في الضرورة رد الكلمة إلي أصلها لا إخراجها عن ذلك وزعموا أن ما أنشده الكوفيون شاهداً على منع صرف ما ينصرف على غير ما أولوه ، أو ينشد علي غير ما أنشدوه .

لكن هذه الحجة واهية ، بدليل أنه قد جاء في بعض المواضع في حالة الضرورة رد الأصل إلي غير اصل كحذف الواو المتحركة من (هو) في قول العجير:

١٤٧- فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ * لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ**[3]

خصوصاً ، وأن الواو هنا عند البصريين أصلية لا زائدة [4].

ومن حججهم ــ أيضاً ــ أن ترك صرف ما ينصرف في حال الضرورة يؤدي إلي أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف في نحو قول العجاج:

١٤٨- ..... * أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى**[5]

---

(١) الضرائر للألوسي ص ٩٢ ، الإنصاف ٤٧/٢ .

(٢) الضرائر للألوسي ص ٩٢.

(٣) البيت من الطويل في وصف رجل أضل بعيره ويئس من عوده ، فأراد أن يبيع رحله ، فبينما هو يبيع رحله ، إذ سمع من يُعَرِفُ البعير ليطلبه صاحبه ، فشبه حاله مع من يحب بحال صاحب البعير .

والشاهد فيه قوله : (فبيناه) فإن أصل هذه الكلمة (فبيناهو) حيث حذفت الواو للضرورة ، وهو من شواهد الإنصاف للأنبارى مسألة(٧٠)٤٦/٢ ، وشرح المفصل ٦٨/١ ، ٩٦/٣ ، وخزانة الأدب ٢٥٧/٥ ، والخصائص ٩٦/١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٧٠) ٢ /٤٧.

(٥) هذا بيت من الرجز وقبله : والقاطنات البيت غير الريم ، للعجاج في ديوانه ٤٥٣/١ ، وهو من شواهد الكتاب ٢٦/١ ، ١١٠ ، والمقاصد النحوية ٥٥٤/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٧٢١/٢ ، والإنصاف مسألة(٧٠) برواية (قواطنا) ٥٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١١٦/٤ .

قواطنا : أي التي تألف المكان وترضي العيش فيه وتقطن فيه ، الورق : جمع الورقاء وهي الحمامة البيضاء ، الحمى : الحمام .

والشاهد قوله : قواطنا مكة ، حيث صرف اسم الفاعل (قواطناً) وهو مما لا ينصرف.

وكذلك سائر مالا ينصرف [١].

لكن ترد هذه الحجة بأنه قد وقع الإجماع علي جوازه ، كما أن ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجد لَبْساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام ، فعدم التباسه في الشعر أولي [٢] ؟

المذهب الثاني : مذهب الكوفيين ، وبعض البصريين :

ذهب الكوفيون إلي أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في حالة الضرورة ، ووافقهم في هذا الرأي أبو الحسن الأخفش ، وأبو علي الفارسي ، وأبو القاسم بن برهان من البصريين ، واختاره ابن مالك .

قال الأنباري:

" ذهب الكوفيون إلي أنه يجوزترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبوالحسن الأخفش ، وأبو علي ، وأبو علي الفارسي ، وأبو القاسم بن برهان من البصريين [٣].

وقال ابن مالك :

" صرف الاسم المستحق منع الصرف جائز في الضرورة بلا خلاف ، ومنع صرف المستحق الصرف مختلف فيه ، فأجازه الكوفيون ، والأخفش ، وأبي علي ، وبقولهم أقول ..... [٤]

حجتهم في ذلك :

استدلوا علي مذهبهم بالقياس والسماع .

أما القياس :

فإن الضرورة التي من أجلها منع صرف الاسم المستحق الصرف أجازت ما هو أبعد من ذلك ، كحذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قول العجير السلولي :

١٤٩- فَبَينَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ * لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ** [٥]

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف مسألة(٧٠) ٥٣/٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٧٠) ٥٤/٢.

(٣) الإنصاف ٣١/٢ ، وائتلاف النصرة ٥٩ ، وتوضيح المقاصد ١٧١/٤ ، والمساعد ٤٣/٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٨٧٦/٢ ، ٨٧٧.

(٥) سبق تخريجه صـ ٣٨٢.

فحذفت الواو للضرورة في (فبيناه) ، والأصل (فبيناهو) فلأن حذف التنوين يجوز للضرورة كان ذلك من طريق الأولي ، وهذا لأن الواو من (هو) متحركة ، والتنوين ساكن ، ولا خلاف في أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذي هو الواو للضرورة ، فلأن يجوز حذف الحرف الساكن وهو التنوين كان ذلك من طريق الأولي ، إذن فيجوز ترك صرف ما ينصرف في حالة الضرورة [1].

أما السماع : فيحتجون بما ورد في كلام العرب ،وفي أشعار الفصحاء كقول الأخطل :

١٥٠- طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ * بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ**[2]

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف ، فدل علي جواز ذلك ، **وقول حسان :**

١٥١- نَصَرُوا نَبِيَهُم وَشَدُّوا أَزْرَهُ * بِحُنَينَ يَومَ تَوَاكُلَ الأَبطَالِ**[3]

فترك صرف (حنين) مع أنه منصرف بدليل قوله تعالي: (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ) [4].

وقول العباس بن مرداس :

١٥٢- فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ * يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِى مَجْمَعِ**[5]

---

(١) الإنصاف ٤٦/٢.

(٢) البيت من الكامل ، وهو في ديوانه ص ١٠٩ ، شرح مجيد طراد ، دار الجيل بيروت ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، التصريح بمضمون التوضيح٢٧٧/٤ ، والمقاصد النحوية ٣٦٢/٤ ، والإنصاف مسألة(٧٠) ٣٦/٢ ، و شرح الأشموني ٤٠٤/٣ .

الأزارق : أي الأزارقة وهم فرقة من الخوارج من أصحاب نافع بن الأزرق ، الكتائب : جمع الكتيبة وهي القطعة من الجيش أو جماعة من الخيل المغيرة ، هوت : انقطعت ، شبيب : هو ابن يزيد بن مُرَّة وأحد الثائرين على بني أمية ، غائلة : شر.

المعنى : يقول : إنه طلب الأزارقة بجيشه القوي وفتك بهم عندما غرت الشرور قلب قائدهم شبيب ،والشاهد موضح بعده.

(٣) البيت من الكامل وهو لحسان في ديوانه ص ٣٩٣ ،و شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٣٩/٢ ، ولسان العرب (ح ي ن) الإنصاف مسألة(٧٠) ٣٢/٢

اللغة : حنين : اسم واد بين مكة والطائف ، وهو موضع يذكر ويؤنث فإذا قصدت الموضع ذكرته وصرفته وإن قصدت البقعة أنثته ولم تصرفه . والمعنى : لقد نصر المسلمون نبيهم الكريم يوم حنين ووقفوا بجانبه وقفة الأبطال وحموه من كل يد غادرة .

والشاهد : ترك صرف (حنين) مع أنه منصرف.

(٤) من الآية (٢٥) سورة التوبة.

(٥) البيت سبق تخريجه صـ٣٨٠

فترك صرف (مرداس) وهو منصرف.

وقول ذي الأصبع العدواني :

١٥٣- وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ * ذُو الطُّولِ وذُو الْعَرْضِ** [١]

فترك صرف (عامر) وهو منصرف ، وغير هذا كثير وكثير [٢].

وكل هذه الشواهد السابق ذكرها - وغيرها كثير- التي منع فيها صرف ، الاسم المستحق الصرف تدل علي جواز مذهبهم .

المذهب الثالث :

ذهب ثعلب [٣] أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في الشعر وفي الكلام مطلقا، وقد أنشد ثعلب في ذلك :

١٥٤- أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يَوْمِي * بِأَوَّلَ أَو بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ**

أَو التَّالِي دُبَارَ فَإِنْ أَفُتْهُ * فَمُؤنِسَ أَو عَرُوبَةَ أَو شِيَارِ** [٤]

---

(١) البيت من مجزوء الوافر ، قائله : ذو الأصبع العدواني واسمه الحارث بن محرث ، وعامر هو : عامر بن الظرب العدواني ، وهو ذو الحلم الذي قيل فيه المثل : إن العصا قرعت لذى الحلم ، وذو الطول وذو العرض : كناية عن عظم جسمه ، والعرب تمتدح بطول الأجسام .

والشاهد : في ترك صرف(عامر) ، وليس فيه إلا العلمية ، والقياس صرفه ، وهو من شواهد : الإنصاف مسألة(٧٠)٣٨/٢ ، وشرح المفصل ٦٨/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠١ ، والمقاصد النحوية ٣٦٤/١ ، وبلانسبه في لسان العرب(ع م ر).

(٢) الإنصاف مسألة(٧٠) ٣٨/٢ ، شرح المفصل ٦٨/١ ، وضرائر الشعر ١٠١ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ ، ١٥١٠ ، وشرح الأشموني ٤٠٤/٣.

(٣)وورد رأيه في توضيح المقاصد ١٧٠/٤ ، والمساعد ٤٤/٣ ، وهو : أحمد بن يحيي بن زيد بن تبار الشيباني أبوالعباس نحوي ولغوي ، كان إمام الكوفيين في النحو و اللغة أصيب في آخر حياته بالصمم ، ومات سنة ٢٩١ ، له معاني القرآن واختلاف النحويين ، وقواعد الشعر ، بغية الوعاة ٣٦٩/١ / وشذرات الذهب ٢٠٦/٢ .

(٤) البيتان من الوافر وهما بلا نسبة في الإنصاف مسالة(٧٠)٣٤/٢ ، والهمع ١٢٢/١ ، ولسان العرب (أنس) ، والمقاصد النحوية ٣٦٧/٤ .

اللغة : أول : يوم الأحد ، أهون : يوم الاثنين ، جبار : الثلاثاء ، دبار : الأربعاء ، مؤنس : الخميس ، عزوبة : يوم الجمعة ، شيار : يوم السبت .

= المعنى : أرغب أن أحيا حياة سعيدة طوال الإسبوع .

والشاهد : قول (دبار) حيث منع من الصرف مع أنه لا يوجد فيه إلا سبب واحد وهو العلمية ، ومثله يقال في مؤنس .

وقد ترك صرف (دبار ومؤنس) وهما مصروفان ، فقيل له هذا موضوع فإن (مؤنساً ودباراً) مصروفان وقد ترك صرفهما .

فقال : هذا جائر في الكلام فكيف في الشعر ؟

فدل هذا الجواب على إجازته اختياراً [1].

المذهب الرابع :

أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في الأعلام خاصة.

قال الألوسي:

" وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين ، وبين ما ليس كذلك فصرفه ، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم ..." [2] .

مما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في ترك صرف ما لا ينصرف على مذاهب:

الأول : المنع مطلقا في الشعر وغيره ، وهو مذهب سيبويه وسائر البصريين ، وأبي موسي الحامض من الكوفيين.

الثاني : الجواز في الشعر والمنع الاختيار ، وهو مذهب الكوفيين ، والأخفش والفارسي من البصريين ، واختاره ابن مالك ، وهذان الرأيان هما الأساس في هذه المسألة .

الثالث : الجواز مطلقاً حتى في الاختيار ، هذا مذهب أحمد بن يحيى ثعلب .

الرابع : التفصيل فيجوز – في الضرورة وحدها – المنع في الأعلام ولا يجوز في غيرها، **وهذا مذهب ابن إياز – رحمه الله –، وهو من الآراء التي انفرد بها ولم يتابع فيها غيره** ، وقد نقل عنه المتأخرون هذا الرأي دون تصريح بنسبته إليه ، ومن هؤلاء الشيخ خالد الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح ، والسيوطي في همع الهوامع ، والألوسي في الضرائر ، قال الشيخ خالد: "... وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه

---

(١) همع الهوامع ١/١٢٢.

(٢) الضرائر للألوسي ص٩٢ ، وتوضيح المقاصد ٤/١٧٠ ، وهمع الهوامع١/١٢٣.

العَلَمية وغيره فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ، ومنعه مع غيرها ، ويؤيده أنه لم يسمع إلا في العلمية "[1]

وأرى أنَّ أقرب هذه المذاهب إلى الصواب هو ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش ومن وافقهم ، وذلك لتأييد السماع لهم.

أما ما ذهب إليه ابن إياز من قصر جواز هذا المنع على الأعلام خاصة ، فترجيحه على قول الكوفيين مرتهن بعدم ورود هذا المنع في غير الأعلام .

وأما ما ذهب إليه البصريون من ناحية ، وثعلب من ناحية أخرى فقولان في البعد سواء ، أما الأول فلثبوت ما أنكروه سماعاً ، وأما الثاني فإنه أجاز المنع مطلقاً ولم يأت له بشاهد واحد من الكلام ، فظل مقصوراً على الضرورة على القول الصحيح .

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٨/٤ ، وشرح الأشموني ٤٠٤/٣ ، وهمع الهوامع١٢٣/١ ، والضرائر للألوسى ص٩٢.